

أثر معايير "الإبلاغ المالي" الدولية على تحسين الأداء المالي للبنوك

التجارية الأردنية

**THE IMPACT OF INTERNATIONAL  
FINANCIAL REPORTING STANDARDS ON  
IMPROVING THE FINANCIAL  
PERFORMANCE OF THE JORDAN  
COMMERCIAL BANKS**

إعداد

رحمة فهد حمد الفقهاء

إشراف

الأستاذ الدكتور بشير البنا

قدم هذا المشروع استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الاعمال

جامعة عمان العربية

2014



جامعة عمان العربية  
AMMAN ARAB UNIVERSITY

نموذج ( ٩ )

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

تفويض

نحن الموقعون أدناه، نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حرية التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير الى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

المشرف الرئيس (ثلاثة مقاطع)	المشرف المشارك (إن وجد) (ثلاثة مقاطع)	الطالب (ثلاثة مقاطع)
د. ب. عبد الوهيد البنا	.....	د. ح. فهد العتيق
التوقيع: ..... التاريخ: 2015/4/18	التوقيع: ..... التاريخ: .....	التوقيع: ..... التاريخ: ٢٠١٥ / ٤ / ١٨

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة أثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

وأجيزت بتاريخ 2014/11/26

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا
	الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام
	الدكتور نمر عبد الحميد السليحات

## الشكر والتقدير

إلى جامعتي الحبيبة .....جامعة عمان العربية.

إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة بجامعة عمان العربية.

إلى حضرة الأستاذ الدكتور بشير البنا .....

إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة.....

"لكم جميعا نتوجه بجزيل الشكر والتقدير لما قدمتموه لأتمام دراستي العليا "

## الإهداء

أنحني لك إجلالاً وتقديراً وأهديك ثمرة تربيتهك وتعليمك لي

إلى من ملك قلبي بدفئه وعطائه

أبي

إلى من كنت سندي في طريقي

إلى رمز الحنان والدفء والعطاء

إلى شمعة حياتي التي زرعت الأمل

أمي

في طريقي التي لن يصف حبي لها قلم

إلى من سرنا سوياً ونحن

زوجي

نشق الطريق معاً نحو النجاح

إلى من يملئون علي حياتي بهجة وسعادة

أخوتي

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني

## قائمة المحتويات

ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص باللغة العربية
م	الملخص باللغة الانجليزية
١	الفصل الأول:
١	الإطار العام للدراسة
٢	١-١ المقدمة
٣	٢-١ مشكلة الدراسة وعناصرها
٥	٣-١ فرضيات الدراسة
٦	١-٤ أنموذج الدراسة
٧	١-٥ التعريفات الإجرائية:
٩	٦-١ أهمية الدراسة
١٠	٧-١ حدود الدراسة:
١١	الفصل الثاني:
١١	الإطار النظري والدراسات السابقة
١٢	مقدمة
١٤	الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية :
١٧	مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
١٨	العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

٢٠	معوقات تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية
٢١	مصادر الدعم والتأييد لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية :
٢١	مزايا وعيوب معايير الإبلاغ المالي الدولية :
٢٣	التغيرات في بيئة الإبلاغ المالي :
٢٤	تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
٣٠	الاداء المالي
٤٧	الدراسات السابقة:
٥٥	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :
٥٧	<b>الفصل الثالث :</b>
٥٧	<b>الطريقة والإجراءات</b>
٥٨	١-٣ منهجية الدراسة:
٥٨	٢-٣ مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة:
٥٩	٣-٣ مصادر جمع المعلومات:
٦٠	٤-٣ أداة الدراسة:
٦٠	٥-٣ صدق وثبات أداة الدراسة:
٦١	٦-٣ المعالجة الإحصائية:
٦٢	<b>الفصل الرابع: التحليل الأحصائي واختبار الفرضيات</b>
٧٥	<b>الفصل الخامس: النتائج والتوصيات</b>
٧٦	النتائج
٧٧	التوصيات
٧٨	<b>قائمة المراجع:</b>
٧٨	المراجع باللغة العربية :
٨١	المراجع باللغة الانجليزية :
٨٢	<b>الملاحق</b>

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	رقم
٥١	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	1
٥٤	مجتمع الدراسة	2
٥٥	عينة الدراسة	3
٥٩	تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة	4
٦٢	تقديم التقارير المالية للقطاعات التشغيلية	5



## قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم
٦	أنموذج الدراسة	1

## قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	رقم
٧٧	الاستبانة	1
٨١	محكمي الاستبانة	2
٨٢	نتائج التحليل الاحصائي	3

## الملخص

أثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على تحسين الأداء المالية للبنوك التجارية الأردنية

أعداد

رحمة الفقهاء

إشراف

أ.د بشير البنا

هدفت الدراسة إلى أثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على تحسين الأداء المالي للبنوك الأردنية التجارية ولأغراض هذه الدراسة اعتمدت الباحثة استبانته لقياس المتغيرات المستقلة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية المتمثلة بمعيار (١) تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة، ومعيار (٨) تقديم التقارير المالية للقطاعات التشغيلية. وتمثل مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها (١٣) وأجريت الدراسة على (٥) بنوك وهما بنك الأردن، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك القاهرة عمان، المؤسسة العربية المصرفية، بنك الاتحاد. وتألقت وحدة المعاينة من (١٠) أفراد من كل بنك من المدراء الماليين ورؤساء الأقسام والمدققين الداخليين، وبالتالي فإن مجموع أفراد وحدة المعاينة (٥٠) فرداً واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة عدداً من الأساليب الأحصائية من أجل تحليل استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبان واختبار فرضيات الدراسة أهمها الانحدار الخطي البسيط والمتعدد والنسب المالية المتعلقة بالسيولة والربحية .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يوجد أثر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية ، ويوجد أثر لتطبيق معيار (١) تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة على تحسين السيولة والربحية ، أما معيار (٨) تقديم التقارير المالية للقطاعات التشغيلية لا يؤثر على ربحية البنك.

في ضوء النتائج التي أظهرتها الدراسة تم التوصل الى جملة من التوصيات أهمها

- بما أن تطبيق البنوك التجارية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يسهم في تحسين الأداء المالي فإن على البنوك التي شملتها الدراسة متابعة التغيرات التي تحصل على هذه المعايير بشكل مستمر .
- عقد برامج ودورات تدريبية للإدارات المالية في البنوك التجارية من قبل اختصاصيين بمعايير الإبلاغ المالي الدولية .

- إجراء المزيد من الدراسات التي تكشف عن أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية على

معايير تابعة أخرى.

**STANDARDS**  
**ON IMPROVING THE FINANCIAL PERFORMANCE**  
**OF THE JORDANIAN COMMERCIAL BANKS**

**Prepared by:**

**Rahma al foqaha**

**Supervised by:**

**Dr. Prof. Bashir Al-Banna**

The study aimed to find out the impact of the International Financial Reporting Standards on improving the financial performance of the Jordanian commercial banks. For the purposes of this study, the researcher adopted a questionnaire to measure the independent variables of the International Financial Reporting Standards represented by Standard No. (1), first-time Application of International Financial Reporting Standard, and Standard No. (8), Presentation of Financial Reporting related to Operating Segments, and Measurement of the Dependent Variable, the Financial Performance, by analyzing the financial statements represented by liquidity and profitability ratios. The study population consisted of (13) Jordanian commercial banks listed on Amman Stock Exchange Market. The study was conducted on (5) banks, namely: Bank of Jordan, The Housing Bank for Trade and Finance, Cairo Amman Bank, Arab Banking Corporation, and Union Bank. The sampling unit consisted of (10) individuals from each bank, representing financial managers, heads of departments and internal auditors. Therefore, the total number of the individuals constituting the sampling unit was (50). In this study, the researcher used a number of statistical methods to analyze the responses of the sample individuals to the items of the questionnaire, and to test the study hypotheses, of which the most important were the simple and multiple linear regressions and the financial ratios relating to liquidity and profitability.

The study reached a number of results, of which the most significant is the weak management of funds at the commercial banks. This is illustrated by the presence of a large surplus in the amount of cash held by banks, both at hand or with other banks. An impact was found to be existing emanating from the application of Standard No. (1), first-time Application of the International Financial Reporting Standard, on improving liquidity and profitability. On the other hand, Standard No. (8), Presentation of Financial Reporting related to Operating Segments, was found not to impact liquidity and profitability of the bank.

The Banks made a net profit during the years of study ranging in average between (1.7 to 1.84) Million Dinars, and these profits are considered to be very modest compared to the risks encountered by the banks during the practice of their business. In the light of the results reached by the study, a number of recommendations were given, of which most important are the following:

- Holding training courses and programs for the financial departments in the commercial banks to be supervised and conducted by specialists in the International Financial Reporting Standards.
- Conducting further studies that reveal the importance of the International Financial Reporting Standards compared to other dependent standards.

The managements of banks should seek assistance from efficient, scientific and practical experts able to provide advice on how to dispose of the surplus cash and how to manage assets in a better way to create more opportunities for success and progress

## الفصل الأول:

### الإطار العام للدراسة

## ١-١ المقدمة

اكتسبت المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي أهميتها خلال العقود الماضية بسبب الحاجة إلى توحيد التطبيقات المحاسبية والإجراءات الخاصة بإعداد التقارير المالية وأسلوب عرضها، حيث أصبح ذلك واحداً من المتطلبات المهمة التي تستدعيها التطورات الاقتصادية الحالية على نطاق العالم ومتطلبات الدخول إلى الأسواق المالية. الأمر الذي دفع نحو تشكيل منظمات مهنية عالمية، تأخذ على عاتقها مهمة إصدار المعايير التي تشكل مرشداً لإعداد التقارير المالية، وإيجاد الحلول المناسبة للمسائل والمشاكل المحاسبية المطروحة بصورة تحظى بالقبول العام .

وللبنوك التجارية على اختلاف أنواعها دور مهم في النشاط الاقتصادي للدولة ،حيث تقوم بتمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات.وتقوم البنوك كوسيط على جذب وتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها الى قنوات الاستثمار الحيوية والهامة في الدولة. وباعتبار البنوك تتعامل بأموال الناس وتحرص على المواءمة بين السيولة والربحية فإنها تلجأ إلى استثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل إذا رغبت البنوك تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وغالباً ما تحقق عائداً كبيراً. ولذلك فإنه يمكن القول كقاعدة عامة بوجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية. لذلك فإن مسؤولية الإدارة في البنك هي إحداث هذا التوازن الحساس بين السيولة والربحية .

إن تقييم الأداء المالي للبنوك له أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها. لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام، ويتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك المختلفة في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهمة بنشاط البنك للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه.



وفي الأردن تساهم البنوك التجارية في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.75%. كما احتل قطاع البنوك بشكل عام المرتبة الثانية من بين القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال مساهمة في إجمالي الناتج الكلي والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية، والمرتبة العاشرة من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في إجمالي الناتج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً. (دائرة الإحصاءات العامة، 2014).

ونتيجة لأهمية القطاع المصرفي الأردني والبنوك التجارية الأردنية خاصة فإن الباحثة ستقوم بالتطبيق على هذا القطاع.

## ٢-١ مشكلة الدراسة وعناصرها

إن من الأهداف الرئيسية للرقابة على الأداء المالي أو تحسينه التحقق من تفعيل مبدأ السلامة المصرفية والذي يعني إن لكل وحدة من وحدات النظام المصرفي (البنوك التجارية) موقف مالي سليم لديه القدرة والكفاءة التي تمكنها من إدارة أصولها والتزاماتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من هذه السيولة بالإضافة إلى إيجاد طريقة مناسبة لتحسين الأداء المالي في هذه البنوك من زاوية المحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين بالإضافة إلى متابعة ضمان سلامة تنفيذ السياسات النقدية في الدولة بالشكل المطلوب، كذلك تمويل الأستثمار قصير وطويل الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطوير الأقتصاد الأردني وازدهاره، وعلى ذلك تساعد معايير الإبلاغ المالي خاصة معيار رقم (١) تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة، ومعيار (٨) تقديم التقارير المالية للقطاعات في توفير المعلومات اللازمة لأستخدام المؤشرات المالية بهدف تحسين أداء البنوك التجارية، والتي تعتبر في نفس الوقت معايير رقابية - وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو تقييم

أثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق هذا الغرض ستحاول الدراسة الأجابة على الأسئلة التالية:

**السؤال الرئيسي الاول:** هل يوجد أثر لتطبيق معيار (١) (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية؟ وتتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل يوجد أثر لتطبيق معيار (١) (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة) على تحسين السيولة للبنوك التجارية الأردنية؟

٢- هل يوجد أثر لتطبيق معيار (١) (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة) على تحسين الربحية للبنوك التجارية الأردنية؟

**السؤال الرئيسي الثاني:** هل يوجد أثر لتطبيق معيار (٨) (تقديم التقارير المالية للقطاعات) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية؟ وتتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل يوجد أثر لتطبيق معيار (٨) (تقديم التقارير المالية للقطاعات) على تحسين السيولة للبنوك التجارية الأردنية؟

٢- هل يوجد أثر لتطبيق معيار (٨) (تقديم التقارير المالية للقطاعات) على تحسين الربحية للبنوك التجارية الأردنية؟

### ٣-١ فرضيات الدراسة

بُنيت الدراسة على الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى :** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (١) (تطبيق

معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة) على تحسين السيولة للبنوك التجارية الأردنية .

**الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (١) (تطبيق معايير

الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة) على تحسين الربحية للبنوك التجارية الأردنية.

**الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (٨) (تقديم

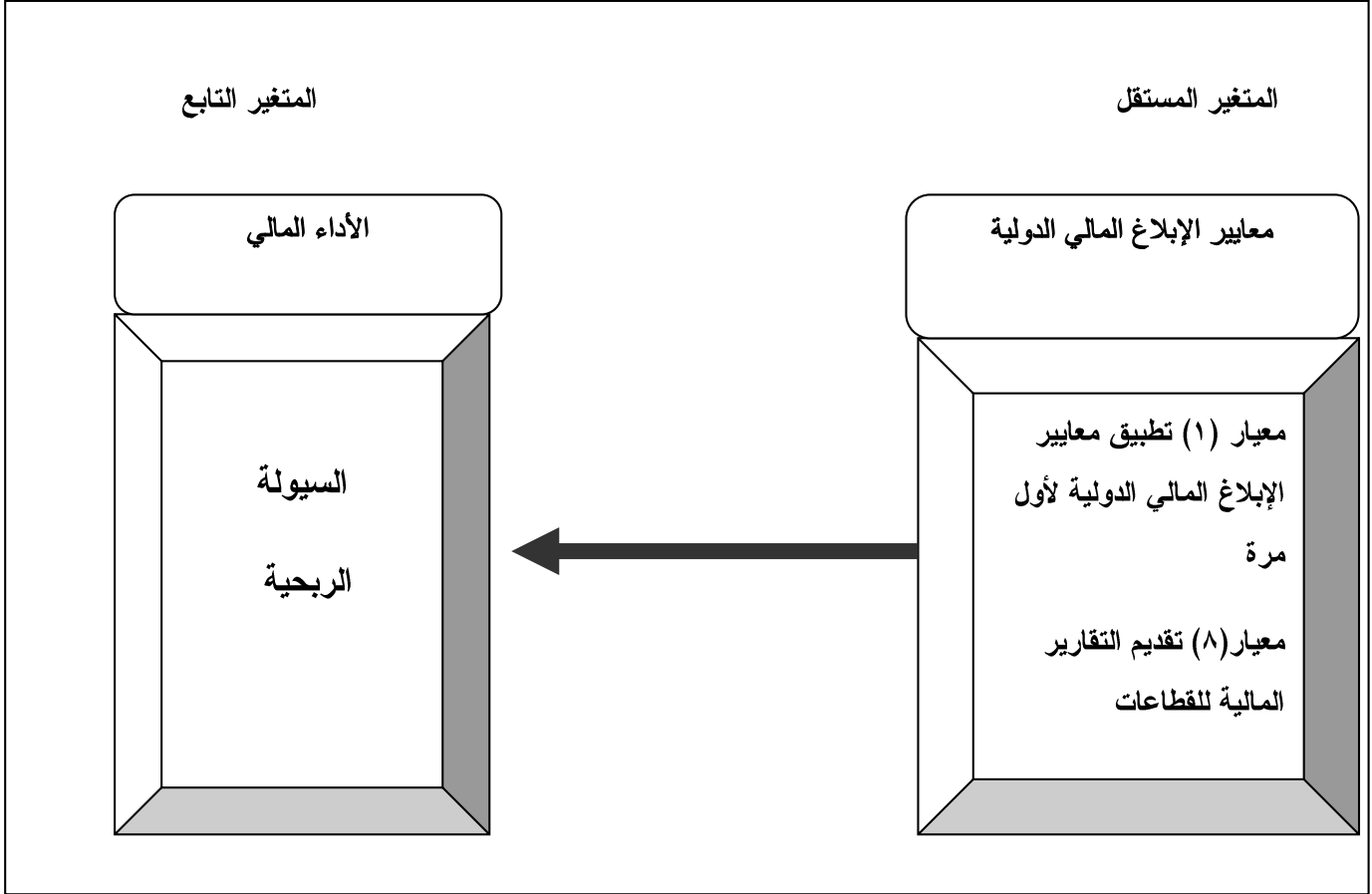
التقارير المالية للقطاعات) على تحسين السيولة للبنوك التجارية الأردنية .

**الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (٨) (تقديم

التقارير المالية للقطاعات) على تحسين الربحية للبنوك التجارية الأردنية.

## 1-4 أنموذج الدراسة

لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة ومتغيرات الدراسة التابعة تم بناء الإنموذج التالي:



شكل (١)

أنموذج الدراسة

المراجع: من إعداد الباحث استناداً الى دراسة (المجريبي، 2012 و Gerogovich، 2011)

## ٥-١ التعريفات الإجرائية:

**معايير الإبلاغ المالي الدولية:** هي عبارة عن المعايير أو التفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية والتي يتم تطبيقها في البنوك التجارية الأردنية لتوفير معلومات ذات جودة عالية تتمتع بالشفافية وقابلية المقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

**معياري رقم (١) تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة:** يتعلق هذا المعيار بأن تقوم الشركة بالأعلان صراحة وبشكل واضح من أن القوائم المالية الخاصة بها سوف تعد وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وفق ما نص عليه المعيار من إجراءات لبيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالشركة للفترات السابقة والبيانات المالية للشركات الأخرى.

**معياري رقم (٨) تقديم التقارير المالية حول القطاعات:** وهو المعيار الذي يتعلق بتقديم تقرير الأداء المالي للقطاعات التشغيلية في البنك والتي تشمل على أوجه الأنشطة المختلفة للبنك التجاري ( كمنشآت الأيداع، الأقرض، التسليف لضمانات مختلفة، محفظة الأوراق المالية بالبنك، فتح الاعتمادات المستندية، وأصدار خطابات الضمان لصالح العملاء) حتى تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة الأنشطة وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل بها.

**الأداء المالي:** هو تركيز البنك على استخدام مؤشرات مالية (السيولة والربحية) لقياس مدى إنجاز الأهداف. ويعبر الأداء المالي عن أداء البنك بشكل عام حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي يمارسها البنك، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم .

**السيولة:** هي قدرة البنك التجاري على الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة والتي يتم من خلالها الحكم على سيولة البنك وقدرته على سداد الديون قصيرة الأجل (سنة فاقل)، ومنها (المطارنة وخنفر، ٢٠٠٦):

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة.

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون - المدفوع مقدماً / الالتزامات المتداولة

**الربحية:** هي مقياس يعبر عن العلاقة بين الأرباح التي تم تحقيقها وقيمة الاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح. وتعد الربحية هدفاً على مستوى الوحدة / الكلية للبنك ككل أو على مستوى كل نشاط من أنشطة البنك التجاري على حده ومنها (المطارنة وخنفر، ٢٠٠٦):

نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات = مجمل الربح / صافي المبيعات.

نسبة صافي الربح إلى الأصول = صافي الربح / مجموع الأصول.

نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات = مصاريف التشغيل / صافي المبيعات .

## ٦-١ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى توضيح دور معايير الإبلاغ المالية الدولية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية. ويمكن الإشارة إلى أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية وفق الآتي:

### أولاً الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية الدراسة نظرياً في إيجاد نظام الإنذار المبكر لتلقي الوسيلة لتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية، عن طريق دراسة مؤشرات الأداء المالي مع بيان أهمية متطلبات الالتزام بالمعيار رقم (١) تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة، والمعيار (٨) تقديم التقارير المالية للقطاعات لتوفير وسيلة منتظمة لتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية. وإن تطبيق مؤشرات قياس الأداء المالي يتطلب وجود إدارة سليمة تتمتع بالمهارات والقدرات لبيان مدى اهتمام البنوك التجارية بالتقيد بهذه المعايير .

### ثانياً الأهمية التطبيقية:

تتمثل أهمية الدراسة بأن تخدم نتائجها مستخدمي التقارير المالية، على وجه الخصوص المدراء الماليين والمستثمرين وتوفير المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة بالأداء المالي للبنوك التجارية وذلك لمراقبة هذه النتائج من فتره لأخرى من أجل تقييم أدائها مقارنة مع البنوك المنافسة.

## ٧-١ حدود الدراسة:

١. الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي سوف تغطيها الدراسة التطبيقية للأعوام من ٢٠٠٤-٢٠١٣ .
٢. الحدود المكانية : سيتم الاقتصار على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.
٣. الحدود البشرية: تشمل على المدراء الماليين ورؤساء الأقسام والمدققون الداخليين في البنوك.
٤. الحدود العلمية: سيتم دراسة أثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.



## الفصل الثاني:

### الإطار النظري والدراسات السابقة

## مقدمة

أنشئت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) نتيجة لاتفاق تم بين الهيئات المهنية في عشرة دول هما أستراليا ، كندا ، فرنسا ، اليابان ، المكسيك ، هولندا المملكة المتحدة ، إيرلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية وحتى عام ٢٠٠٥ وصل عدد الهيئات المهنية التي تم تمثيل لجنة المعايير المحاسبة الدولية عدد ١٥٠ هيئة تنتمي الى ١٠٤ دول.

وفي عام ١٩٨٣ توصلت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى اتفاقية عمل مشتركة مع الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accounting ( IFAC) وتم التصديق رسمياً على إنشائه بمدينة ميونخ بألمانيا عام ١٩٧٧ بهدف تنمية وتطوير المحاسبة في العالم بما في ذلك جهود التي تستهدف التوفيق بين معايير الإبلاغ المالي المطبقة في مختلف دول العالم . ( أبو شمالة ، ٢٠١٠ ، ص٩)

ولقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards committee ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards ما بين الأعوام من ١٩٧٣ وحتى ٢٠٠٣ ، وبعد ذلك تم استبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولي International Accounting Standards Board حيث أخذ على عاتقه تعديل كافة معايير المحاسبة الدولية، التي عرفت في هذه الآونة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية International Financial Reporting Standards بالإضافة إلى تبين معايير جديدة لم تكن ضمن قائمة معايير المحاسبة الدولية فيما مضى.(المجري، ٢٠١٢، ص١١)

إن مصطلح معايير الإبلاغ المالي الدولية يمكن أن يؤخذ بمفهومه الضيق وبمفهومه الواسع، وك مفهوم بسيط تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية ترقياً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتمييزها عن بعضها

بعضاً، أما بالمفهوم الواسع تعد تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة ولجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية .

ويعد هذا استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبة مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي . إذ انه من المعلوم أن أحد أهداف المحاسبة هو توصيل المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي الإبلاغ المالي لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة .

ومن الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولي هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي حتى تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للمنشأة .

إذ يعد اعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية شيئاً مهماً ، لأنها صيغة الإبلاغ المالي العالمية ، مما يجعل الشركات بشتى أنواعها وأنشطتها أكثر فهماً وقرباً من السوق العالمية ، ويساعد في دخول السوق العالمية وتخفيض تكلفة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود .

فقد أصبحت دراسة وتحليل معايير الإبلاغ المالي الدولية حاجة ملحة للبحث في إمكانية الاستفادة منها في معالجة الكثير من المشكلات المحاسبية التي تقتضيها التطورات الاقتصادية الحديثة في جميع دول العالم .

أحرزت عملية وضع معايير الإبلاغ المالي الدولية في السنوات القليلة الفائتة عدداً من النجاحات في تحقيق واعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية وكثير من البلدان تلزم تبني واعتماد هذه الصيغة الجديدة من معايير الإبلاغ المالي الدولية أو بإعادة إصدار معاييرهم المحلية لتتواءم والمعايير الجديدة ، وهذا التحول سيشكل بطبيعة الحال تحدياً لكل من معدي البيانات المالية والمحليين الماليين والمستثمرين والمدققين وكافة مستخدمي البيانات المالية من الشرائح المختلفة الأخرى. ( السعيدة ، ٢٠٠٨ ، ص ٤ )

وتحوز تلك المعايير على قبول معظم المجامع والمنظمات المهنية المتواجدة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لذا أصبحت معايير المحاسبة الدولية مرجعاً لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم، وخاصة في دول العالم الثالث حيث لا يتواجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها ، ولعل ذلك كان دافعاً لجهات الرقابة والإشراف على مهنة المحاسبة في معظم الدول العربية، لأن تلزم الشركات والبنوك والمؤسسات المالية باعتماد تطبيق تلك المعايير أساساً لإعداد البيانات المالية المنشودة الصادرة عنها وذلك بعد مراعاة كيفية تطبيقها بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية والمالية المحلية في كل منها .

وقد أثمرت معايير الإبلاغ المالي الدولية في معالجة الأمور المحاسبية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وإن عدد الدول التي اعتمدت هذه المعايير قد تجاوزت ١٥٠ بلداً مما نتج عنه إزالة الفوارق الكثيرة التي كانت قائمة بين البيانات المالية وفق هذه المعايير وتلك المعدة وفق معايير محلية مختلفة. (جربوع، وحلس، ٢٠٠٢، ص ٢٢ )

### - الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية :

وضعت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards committee في العام ١٩٨٩ ونشرت الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وفي عام ٢٠٠١ تم تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية International Accounting Standards Board بشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية في عملية أصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حالياً وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية .

إذ إن الإطار المفاهيم لإعداد وعرض القوائم المالية تم وضعه لمساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية على تطوير المعايير الوطنية ، ولمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير الواردة في القوائم المالية ومعرفة الخلفية التي أعدت على أساسها ( أبو نصار، وحميدات ٢٠١٠، ص ٢٠ )

ويمكن تعريف الإطار المفاهيمي هو نظام مترابط من الأهداف والمبادئ المترابطة مع بعضها التي تؤدي دورها إلى معايير متسقة تصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية الذي يجب أن يساعد مستخدمي التقارير في زيادة فهمهم وتقديرهم في الإبلاغ المالي ويعزز من قابلية المقارنة للإبلاغ المالي للمشاريع.(السعيد، ٢٠٠٨، ص ١١)

#### - مكونات الإطار النظري:

أولاً: مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات .

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدداً من الفئات المستخدمة للقوائم المالية كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

١. المستثمرون الحاليون والمحتملون :

وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في الآتي

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة البنك.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة البنك ومستقبله وتقييم أسهم البنك بالمقارنة مع أسهم البنوك الأخرى.

٢. العملاء يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع البنك المستقبلي وقدرته على الاستمرار.

٣. المقرضون يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة البنك المقترض على توفير النقدية الأزمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب.

ويوضح الإطار المفاهيمي أن العامل المشترك لجميع مستخدمي القوائم المالية هو الحصول على معلومات تساعد في عملية تقييم مدى قدرة المنشأة في توليد تدفقات نقدية أو شبه نقدية وتوقيت ودرجة التأكد في مدى حصول هذه التدفقات في المستقبل. (أبو نصار، وحמידان، ٢٠١٠، ص٥)

#### ثانياً: أهداف القوائم المالية

يجب أن توفر القوائم المالية معلومات لمجموعات متنوعة من مستخدميها لإعلامهم بإن المركز المالي والإداء المالي والتغيرات في المركز المالي ، والتي يمكن أن تؤثر على قدرات المستخدمين بحيث تكون لهم القدرة على تقييم الإدارة ومساءلتها. (أبو، شربة، ٢٠٠٩، ص٤٢)

مكونات القوائم المالية:

١. قائمة المركز المالي.

٢. قائمة الدخل الشامل للفترة المالية وتشمل هذه القائمة قائمة الدخل للفترة المالية

٣. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

٤. قائمة التدفقات النقدية.

٥. السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية

## - مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

يتضح من أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الغالب اختياريًا باعتبارها تمثل معايير إرشادية غير ملزمة دولياً .

وبالتالي تكون الأولوية في التطبيق عند أعداد القوائم المالية في المرحلة للمعايير والنظم والقوانين المحلية وذلك عندما تختلف عن معايير الإبلاغ المالي الدولية إذ يراعى ما يلي :

١- إذا كانت معايير المطبقة في القطر اقل من المعايير الذي أقرها الاتحاد الدولي (IFAC) تطبق معايير الاتحاد الدولي .

٢- إذا كانت المعايير المطبقة في القطر أكثر واشد قوة من معايير الإبلاغ المالي الدولية تطبق معايير القطر الذي تؤدي فيه الخدمة.

٣- إذا كانت المعايير المطبقة في الدولة الأم صالحة وأقوى واشد صرامة من المعايير في القطر الذي تؤدي فيه الخدمة تطبق معايير القطر الأم. ( جربوع، وحلس، ٢٠٠٢، ص ٢٤ )

## العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

يصعب في الوقت الحاضر تفهم أداء الشركات عندما تنشأ المعلومات المالية في مواقع جغرافية مختلفة حيث العديد من هذه الشركات تعد قوائمها المالية باستخدام قواعد ومعايير وتشريعات محاسبية مختلفة وبالتالي توجد قيم أو مقاييس مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية ومن هذا جاءت الحاجة الماسة لوجود معايير محاسبية متجانسة وإبلاغ مالها بلغة محاسبة واحدة .

إن الافتقار في الوقت الحاضر لقواعد ومعايير محاسبية متناغمة حول العالم يقف عائقاً بالنسبة لعولمة سوق رأس المال ، ويحد قدرة المستثمرين في اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة بالنسبة للبدائل الاستثمارية المتاحة وقيام المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية الآخرين بعملية المقارنة للفرص الاستثمارية وبالمثال بالنسبة للشركات من أجل قياس وتقييم أوضاعها وأدائها مقارنة مع الشركات المنافسة .

- إن مثل هذا الافتقار لقابلية المقارنة بين القوائم المالية العالمية يؤثر على ما يلي :

- ١- قرار الشركة بخصوص القيام بأعمال خارج حدودها الجغرافية .
- ٢- توصيات المحللين الماليين وتقديراتهم حول مراجعة وتحليل كفاءة الدائنين للمنشأة الأجنبية.
- ٣- قدرة إي مستثمر لاتخاذ إقرارات اقتصادية رشيدة فيما يتعلق بفرص الاستثمار الدولي .
- ٤- قرار المنظمة المحلية بالنسبة للتعامل مع المورد الأجنبي.(المجري،٢٠١٢،ص٤٤)



- إن انتشار تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تساعد عليه العوامل التالية

- ١- إن تبني الدول النامية لمثل هذه المعايير الدولية يهدف إلى اكتساب تمثيل عالمي للإبلاغ المالي.
- ٢- تساعد معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين عملية المقارنة للقوائم المالية وجعلها أسهل للاستخدام عبر البلدان المختلفة خاصة مع تسارع نمو أسواق المال العالمية.
- ٣- مفيدة الدول النامية التي تفتقر إلى وجود معايير خاصة بها حيث يصعب على تلك الدولة تطوير معايير خاصة بها نظرا للمحدودية الإمكانيات المادية والفنية لديها .
- ٤- مفيدة للشركات متعددة النشاط لخدمة عملائها الأجانب من جهة ، وتوحيد القوائم المالية من جهة أخرى

٥- تساعد المستثمر المالي الذي يرغب الاستثمار عالميا .

٦- من الصعب تبني دولة معينة لمعايير محاسبية لدولة أخرى بسبب السيادة الوطنية ولكن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية صادرة من جهة محايدة مجلس محاسبية عالمية يلقى استحسانا وقبولاً .

٧- أن وجود خصائص نوعيه للبيانات المالية المبنية على أساس معايير محاسبية موجودة عالميا يعطيها ثقة أكبر وملائمة وقابلية للمقارنة لهذه البيانات .

٨- تخدم أغراض العولمة والخاصية خصوصا في تقييم صافي لأصول المعروضة للخصخصة .

٩- أن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يحقق البيانات المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير سمة الموثوقية وذلك بالإضافة إلى سمتي القبول العام والقابلية للمقارنة.(حميدان، ٢٠١٠،

(ص١٢٦)

## - معوقات تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

هنالك العديد من المعوقات التي تقف في سبيل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية التي يمكن تلخيصها بما

يلي:

- عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية تتعلق بكل دولة على حده
- التضارب بين المعايير الدولية والتشريعات والقوانين الوطنية السائدة والحالة السياسية (المجري، ٢٠١٢، ص ٤٥)
- صعوبة تطبيقها على مؤسسات الصغيرة
- صعوبة التنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم
- اختلاف اللغة والثقافة والتقاليد ومستوى التعليم ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظام الضرائب وغيرها .
- تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية إضافة إلى معايير محلية يخلق عبئا متزايدا عند تطبيق هذه المعايير .
- الحاجة لوجود جمعيات او هيئات وهيئة قوية لإلزام تطبيق هذه المعايير مع وجود الدعم الحكومي لها (العازمي، ٢٠١٢، ص ١٢٦)

## - مصادر الدعم والتأييد لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية :

يمكن القول إن هناك مصدرين لدعم وتأييد المعايير الدولية هما :

- المصدر الأول : هو مساهمة المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) في معايير الإبلاغ المالي الدولية وتتمثل تلك المساهمة في مراجعة تلك المعايير وإقرارها والتوصية باستخدامها في كل عمليات القيد والتداول الخارجي للشركات .

- المصدر الثاني : هو التشريع رقم (١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٢) الصادر عن البرلمان الأوروبي الذي يلزم الشركات العاملة أو المقيدة في أي دول من دول الاتحاد الأوروبي بان تبدأ في استخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية في أعداد القوائم مالية المجتمعة وذلك اعتباراً من (١ يناير ٢٠٠٥). (الجرف، ٢٠١٠، ص ١١)

## مزايا وعيوب معايير الإبلاغ المالي الدولية :

عندما تعتمد الشركات معايير الإبلاغ المالي الدولية فإنها بذلك تعتمد لغة الإبلاغ المالي العالمية التي تؤهل الشركات بأن يصبح إبلاغها المالي مفهوماً ومقروءاً في السوق العالمية وهذا يعني إمكانية اختراق أسواق رأس المال العالمية وتخفيض تكاليف انتقال الأموال ووضع أنفسهم على خارطة الاستثمار العالمي ومن المنافع لتوحيد لغة الإبلاغ المالي ما يلي :

- تسمح للمجموعات الدولية بتطبيق النظم المحاسبية المتبعة على الشركات والفروع التابعة لها التي تساعد على تحسين عمليات الاتصال فيما بينهم ومن جودة الإبلاغ الإداري وبالتالي تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات على مستوى المجموعة ككل.

- تضع معايير الإبلاغ المالي الدولية الشركات موضع مقارنة مقابل الشركات ذات النشاط المماثل خاصة في ظل المنافسة المتزايدة
- الشركات التي لم تستطع تطبيق معايير الإبلاغ المالي لأسباب معينة لن يكون بمقدورها مقارنة نفسها مع الشركات الأخرى وإذا سيحد من قدرتها على جذب رؤوس الأموال (السعيد، ٢٠٠٨، ص ٥١)
- إمكانية مقارنة بين القوائم المالية خاصة بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة
- تشجيع ظهور وتطوير الأسواق المالية من ثم التخفيض في التكاليف والحصول على رؤوس الأموال بالنسبة للشركات .
- الابتعاد عن التقييم القائم أو الظاهر والاقتراب من الحقيقة الاقتصادية الحالية .
- تطوير نظام معلومات المالية في الشركة من خلال التحسين المستمر للمعلومات التي يتطلبها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

## - نواحي ومجالات القصور في معايير الإبلاغ المالي الدولية

أن معايير الدولية نفسها تحوي كثيرا من نواحي القصور التي تجعلها عاجزة في أحيان كثيرة عن معالجة نقاط جوهرية ومهمة في الدول الملتزمة بتطبيقها .

أما أهم مظاهر تلك القصور الذي تعاني منه هذه المعايير فيتمثل في كثرة الخيارات والبدائل التي تسمح بإتباعها سواء في قواعد القياس أو في قواعد الإفصاح مما يوفر فرصا واسعة للاختلاف في تطبيقها من قبل المحاسبين ونشأ عن ذلك آثار سلبية تحد من قابلية البيانات المالية للمقارنة. (مطر، ١٩٩٣، ص٣١٢)

## - التغيرات في بيئة الإبلاغ المالي :

أدت العوامل عدة إلى حدوث تغيرات أساسية في بيئة الإبلاغ المالي وفي أعمال الشركات ومن أهم هذه العوامل :

١- إن افتراض استمرارية المنشأة الذي بنيت عليه معايير الإبلاغ المالي هو مرتبط باستراتيجيات قصيرة الامد .في حين ان بقاء الشركة يجب ان يكون لأمد طويل.

٢- إن تكديس المعلومات في التقارير المالية وتراكمها بدرجة مفرطة ام غير ضروري وغير مرغوب فيه وذلك لان أنظمة المعلومات اليوم تعين مستخدمي البيانات المالية على البحث والتحليل ويصبح من الأهمية بمكان تقليل حجم المعلومات التفصيلية في البيانات المالية وتخفيض عبء حملها على مستخدمي البيانات المالية .

٣- إن إظهار المعلومات في البيانات المالية من منظر تاريخي يتم بعد خلاهما في التقارير المالية . لأنه لا ينسجم مع المرونة في الأعمال اللازمة لنجاح الشركة واستمرارها إذ إن الإحداث الاقتصادية اليوم تتغير بوتيرة متسارعة فان الماضي لا ينبئ دائماً بما سيحدث في المستقبل وأن الأساس هو إظهار معلومات تعتمد على إستراتيجية مبنية على منظور مستقبلي طويل الأمد.

### - تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ما هي إلا المعايير التي أعلن عنها مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية التي كانت تعرف مسبقاً بمعايير المحاسبة الدولية التي صدرت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ويمكن ان توصف هذه المعايير بأنها لغة المحاسبة الدولية المشتركة.

#### معياري ( ١ ) تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة

صدر هذا المعيار في حزيران ٢٠٠٣ وأصبح ساري المفعول اعتباراً من ١/١/٢٠٠٤ وتم اجراء تحسينات إضافية ليطبق المعيار بعد التحسينات اعتباراً من ١/١/٢٠٠٩ ويطبق المعيار على المنشأة التي تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة و التي سوف تعرض لأول مرة قوائم مالية لها وفق تلك المعايير، كما ينبغي عليها تطبيق المعيار في كل تطبيق مالي في كل تقرير مالي مرحلي ( نصف سنوي، ربع سنوي أو شهري) يعرض طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٤ التقارير المالية المرحلية بالنسبة لجزء الفترة التي تغطيها قوائمها المالية الأولية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

ويهدف هذا المعيار إلى ضمان أن القوائم المالية السنوية التي تعد لأول مرة على ifris والقوائم المالية المرحلية الأولية تشمل معلومات مالية عالية الجودة يتحقق بها ما يلي :

- ١- تحقيق الشفافية لمستخدميها وتوفير المعلومات مقارنة لكل الفترات المعروضة .
- ٢- توفر نقطة بداية ملائمة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية .
- ٣- يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنفعة المتأتبة لمستخدميها .

### - نطاق المعيار

يغطي المعيار القوائم المالية للمنشأة التي :

- ١- تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية للمرة الأولى .
- ٢- كما يغطي المعيار المنشأ التي عرضت معظم قوائمها المالية السابقة و كانت ملتزمة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية في كل الجوانب فيما عدا أنها لا تحتوي على بيان صريح وبدون تحفظ بانها تلتزم بمعايير الإبلاغ المالي الدولية جميعها أو جزء منها .
- ٣- كما ينطبق المعيار على المنشآت التي كانت تطبق معايير غير متوافقة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية أو إن القوائم المالية معدة وفقا لمعايير الدولية ولكنها معدة لاستخدام الداخلي فقط بدون جعلها متاحة لملاك المنشأة أو أي مستخدمين خارجين .

### - متطلبات الاعتراف و القياس

- ١- يجب على المنشأة إعداد ميزانية افتتاحية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية و التي تعتبر نقطة بداية للمحاسبة بمقتضى معايير الإبلاغ المالي الدولية. وهي الميزانية العمومية للمنشأة ( منشورة أو غير منشورة ) في تاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية .

٢- يجب على المنشأة استخدام نفس السياسات المحاسبية في ميزانيتها الافتتاحية وجميع الفترات المعروضة فيها قوائمها المالية الأولى التي تطبق ، أي انه يجب تطبيق الكامل بأثر رجعي للمعايير النافذة في تاريخ تقارير المنشأة مع بعض الاستثناءات المحدودة المتعلقة بالأدوات المالية و عقود التامين.(أبو نصار وحميدات، ٢٠١٠، ص٧٢٧)

٣- أسس أعداد الميزانية الافتتاحية وفقا للمعايير الإبلاغ المالي الدولية :

يتطلب المعيار بعض المتطلبات الرئيسية الواجب إتباعها عند التبني الأول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وتشمل ما يلي :

يجب الاعتراف بكافة الأصول و الالتزامات التي تتطلب معايير الإبلاغ المالي الدولية الاعتراف بها ولم تكن تظهر في القوائم المالية المنشأة لا تعترف وفق المعايير المحاسبية المتبعة سابقا بالمشنقات المالية سواء كانت أصول أو التزامات في صلب الميزانية ولكن تعترف بها خارج الميزانية.



## - معيار ( ٨ ) تقديم التقارير المالية للقطاعات التشغيلية.

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في شهر تشرين ثاني / ٢٠٠٦ هذا المعيار IFRS8 والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولية رقم ( ١٤ ) وهو ساري المفعول اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١ .

ويتطلب هذا المعيار من منشآت الأعمال الإفصاح عن المعلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمنشأة وآثارها المالية و البيئات الاقتصادية التي تعمل فيها .

يطبق هذا المعيار على ما يلي :

### ١ . القوائم المالية المنفصلة SEPRATE أو الإفرادية INDIVIDUAL بما يلي:

- يتم تداول أدوات الدين وحقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (بورصة محلية أو أجنبية أو سوق تداول مباشر بما في ذلك الأسواق المحلية الإقليمية) .
- إذا كانت المنشأة تودع، أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار إي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام .

### ٢ . القوائم المالية الموحدة والتي تتصف الشركة الأم بما يلي :

- يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق (بورصة محلية أو أجنبية أو سوق تداول مباشر بما في ذلك الأسواق المحلية أو الإقليمية) .
- إذا كانت المنشأة تودع، أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام .

٣. إذا قامت منشأه غير ملزمة بتطبيق هذا المعيار بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالقطاعات ولا تتسجم الإفصاحات مع متطلبات هذا المعيار، فإنه لا يجوز وصف هذه المعلومات كمعلومات قطاعية .

٤. إذا تضمنت التقارير المالية السنوية كل من البيانات المالية الموحدة للمنشأة أم (خاضعة لمتطلبات هذا المعيار) والبيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم فإنه المعلومات حول القطاعات مطلوبة في القوائم المالية الموحدة فقط .

## - الإفصاح

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة و الآثار المالية لأنشطتها التجارية، والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها وبهذا الخصوص يتطلب المعيار الإفصاح عما يلي لكل فتره تعرض بها قائمة الدخل الشامل.

١. معلومات حول الأرباح والخسائر المعلنة للقطاع التشغيلي، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف المحددة المشمولة في الأرباح والخسائر لذلك القطاع ومعلومات حول الصول والتزامات القطاع وأساس القياس المستخدمة ( تفاصيل المعلومات المطلوبة مبينة لاحقاً )

٢. مطابقات إجمالي إيرادات القطاع وإجمالي أرباح وخسائر القطاع المعروضة وأصول والتزامات القطاع وبنود القطاع الهامة الأخرى مع المبالغ المالية القابلة للمنشأة ككل .

على المنشأة الإفصاح عما يلي حول كل قطاع مشمول في التقارير المالية إذا كانت المبالغ المحددة مشمولة في قياس الأرباح أو الخسائر أو إذا كانت هذه البنود تقدم كمعلومات إلى مدير القرار التشغيلي الرئيسي في المنشأة حتى وأن لم تكن مشمولة في قياس أرباح أو خسائر ذلك القطاع .

١. الإيرادات من العملاء الخارجيين .

٢. الإيرادات من العمليات مع القطاعات التشغيلية الأخرى داخل المنشأة .

٣. الاهتلاك و الإطفاء .

٤. مصروف أو دخل ضريبة الدخل .

٥. البنود الغير النقدية الهامة نسبياً باستثناء الاهتلاك و الإطفاء .

ويتطلب هذا المعيار التقرير عن إيراد الفائدة بشكل منفصل عن مصروف الفائدة (عدم إجراء تقاص ) لكل قطاع مشمول في التقارير المالية إلا إذا كانت معظم إيرادات القطاع من الفائدة وكان المدير (القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة ) يعتمد بشكل أساسي على رقم صافي إيراد الفائدة لتقييم أداء القطاع واتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وفي هذه الحالة يمكن للمنشأة عرض صافي إيراد القطاع من الفائدة مطروحاً منه مصروف الفائدة، على أن نفصح المنشأة عن قيامها بذلك .

#### - القياس

يتطلب هذا المعيار من المنشأة أن تكون البنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية والتي تم التقرير عنها بموجب هذا المعيار، وهي ذاتها التي تم التقرير عنها ورفعها لمدير أو متخذ القرار التشغيلي الرئيسي في المنشأة لأغراض اتخاذ قرارات حول تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه . كذلك الحال بالنسبة التعديلات و التسويات المحذوفات التي يتم إجرائها عند أعداد البيانات المالية للمنشأة و تخصيص الإيرادات و المصاريف و الأرباح و الخسائر يجب أن تكون هي نفسها المشمولة في قياس أرباح

وخسائر القطاع المستخدمة من قبل المدير او متخذ القرار التشغيلي الرئيسي في المنشأة وكذلك الحال بالنسبة للأصول و الالتزامات.(حميدان، ٢٠١٠، ص٧٤)

إي إننا نستطيع القول بان هذا المعيار يتبنى المنهج الإداري في تقديم التقارير حو القطاعات ، وبالتالي فهو يسمح باستعراض عمليات المنشأة من نفس وجهة نظر الإدارة، وهذا ما ايده مجلس معايير المحاسبة الدولية والعديد من المجيبون على مسوده عرض هذا المعيار خلال مرحلة الإقرار النهائي له .

## الاداء المالي

تكتسب عملية تقييم الأداء في المصاريف التجارية أهمية بالغة و متزايدة لما تحضى به المصارف التجارية من مكانه متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية، وتأدية مختلفة الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد القومي لكافة لدفع عملية التنمية الاقتصادية أولاً، و ثانياً لدور عملية تقييم الأداء الرائد في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة له والتي يجب أن تنتسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية و الائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي بوصفه من العناصر الأساسية اللازمة لضمان الاستمرار.

## - مفهوم الاداء المالي

يعد الأداء المالي من اكثر ميادين الأداء استخداماً وقدماً لقياس أداء المصرف، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المصارف نحو المسار الافضل والصحي وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه "وصف لوضع المنظمه الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول الى الاهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، 11 : 1988 gladsto المطلوبات وصافي الثروة".

الأداء المالي يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الاهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الاساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في اتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات اصحاب المصالح وتحقيق اهدافهم، ويتم قياس الاداء المالي من خلال ( نسب الربحية، السيولة، النشاط، الرفع المالي، والتوزيعات). (الخطيب، ٢٠١٠ ، ص ٣٥)

أيضاً هناك من يؤكد هذه الأهمية (إرشيد وجوده ) من خلال الجهات المستفيدة من التحليل المالي التي عاده ما تكون من داخل المصرف وخارجه

وكل طرف من الاطراف المذكورة بحاجة للمعلومات التي تستخرج من التحليل المالي التي تخص المصرف وتلك المعلومات هي الهدف الرئيسي في التعبير عن الوضع المالي والاقتصادي للمصرف، فمثلاً ادارة المصرف بحاجة لأن تحصل على بيانات ماليه ومحاسبية تساعدها في اتخاذ القرارات كما ذكر سابقاً على مختلف الصعيد والأنشطة، كذلك من الجهات المستفيدة الدائنون وهدفهم الرئيسي هو الحصول على المؤشرات الماليه (النسب الماليه) وذلك لمعرفة الوضع المالي للمصرف ومدى قدرة المصرف على الايفاء

بالتزاماته المستحقة الاداء خلال الفترة الماليه وهناك أيضاً السلطة الإشرافية التي يهتما الحصول على نتائج التحليل المالي لمعرفة وضع المصرف سواء من ناحية دفع الضرائب او من ناحية إسهاماته الاقتصاديه وما حققه من قيمه مضافة الى الاقتصاد الوطني فضلاً من مساهمته من الناحية الاجتماعية ، وهناك المستثمرون وهم من اهم المستفيدين ممن يهتمون بالعوائد والمخاطر التي تتطوي عليها الاستثمارات، وهكذا بقية المستفيدين كل يركز على الزاوية التي تهمة.

### - أهمية الأداء المالي

تتبع اهمية الاداء المالي في عملية متابعة اعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان اسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة .

- هناك عدة أهداف يحققها الأداء المالي للمستثمر من خلال :

- ١- متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الاداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
- ٢- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم.

## - معايير الأداء

أن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمصرف . وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد ممن الكتاب وهي كما يأتي :

### أ : المعايير التاريخية

تعتمد هذه المعايير على أداء المصرف للسنوات السابقة ، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمصرف والكشف عن مواضع الضعف والقوه وبيان وضعه المالي الحالي مقارنةً بالسنوات السابقة ، وذلك لغرض الرقابه على السنه المطلوبة وتقييم الاداء من قبل الإدارة العليا فضلاً عما تقدم من فائدة كبيره في تحسين كفاءة الإدارة الماليه ، ولكن على يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنه بين وضع المصرف المالي وأوضاع المصارف الأخرى ويؤخذ عليه أيضاً عدم دقته لا سيما في حالة توسع المصرف أو ادخال خدمات جديدة أو مبتكره (خان وغرايبه ٧٧:١٩٩٥)

### ب : المعايير القطاعيه (الصناعية)

تشير هذه المعايير الى معدل أداء مجموعه من المؤسسات المصرفيه في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب الماليه للمصرف بالنسب الماليه للمصارف المساويه لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمه ، ويستفاد وبدرجه كبيره من المعايير القطاعيه في عملية التحليل المالي، لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي الذي تنتمي اليه المصارف التجاريه، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقه بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وان الكثير من المصارف اخذت بمبدأ التنوع في تقديم الخدمه للتقليل من المخاطر المحتمله.(الشماع ٩٣:١٩٩٢)

### ج : المعايير المطلقة

وهي اقل واضعف من المعايير الاخرى من حيث الأهمية وتشير تلك المعايير الى وجود خاصيته المتأصلة تأخذ شكل قيمه لنسبه معينه مشتركه بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعيه ، ورغم اتفاق الكثير من المالىين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالى إلا أن هناك بعض النسب المالىه مثل (نسبة التداول تساوي ١:٢) التي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق .(الشماع ، مصدر سابق:٩٣)

### د : المعايير المستهدفه

هذه المعايير تعتمد نتائج الماضى مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات كذلك الخطط التي تقوم المصارف بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققه فعلاً لحقبه زمنيه ماضيه، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المصارف بعد ذلك اتخاذ الاجراءات التصحيحه لها)

### - تقييم الأداء

استأثر موضوع تقييم الأداء باهتمام واسع من لدن الكتاب والباحثين فى مجالات الدراسه العلميه الاقتصاديه منها والاداريه والمحاسبية والماليه والمصرفيه كذلك ؛ لارتباطه بجوانب مهمه من حياه المنظمات والمؤسسات والوحدات الاقتصاديه على اختلاف انواعها وعلى الرغم من تطابق النظره العامه لعملية تقييم الأداء ؛ وردت مفاهيم عده ومختلفه لعملية تقييم الاداء.



(السيسي ٢٣٢:١٩٩٨) ينظر إلى تقييم الأداء أيضاً بأنه "مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الاهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلاً وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علمياً وعملياً لتحقيق الاهداف بكفاءة وفاعلية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين.

و عرف (الحسيني والدوري ٢٣٢:٢٠٠٠) تقييم الأداء أيضاً بأنه "مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل ادارة المنظمه بهدف اكتشاف الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها ، وعادة ما تحصل المقارنه بين النتائج المتحققه فعلاً والمستهدفة خلال مده زمنيہ معينة.

كذلك ينظر الى تقييم الأداء بأنه قياس اداء انشطه الوحده الاقتصادية مجتمعه بالاستناد إلى النتائج التي حققها في نهاية السنة المحاسبية التي عاده ماتكون سنه تقويمية واحده ومعرفة الاسباب التي أدت الى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمه للتغلب على تلك الاسباب بهدف الوصول إلى إداء جيد في المستقبل .

يرى الباحث بأن تقييم الأداء "عملية إدارية متكاملة وأداة رقابة فاعله تعمل للتأكد من إن النتائج المتحققة من عمليات البنك وأنشطته المختلفة خلال فتره معينه -سنه عادة مطابقة للأعمال المنجزه ومقارنتها بتلك النتائج والأهداف المخطط لها والوقوف على الانحرافات وتشخيص أسبابها من اجل تحسين وتطوير الأداء في المصرف .

أولاً : أهمية تقييم الأداء المالي فى البنوك التجارية .

تحظى عملية تقييم الاداء فى البنوك التجارية باهميه بارزه وكبيره وفى جوانب ومستويات عده ومختلفه يمكن إبرازها فى الآتى :

١- يبين تقييم الأداء فى البنوك التجارية قدره البنك على تنفيذ ما مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققه مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمه لهما مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصله البقاء والاستمرار فى العمل.

٢- يساعد تقييم الأداء فى الكشف عن التطور الذى حققه البنك التجارى فى مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا فى البنك من مده إلى الأخرى ومكانيا بالبنوك المماثله الأخرى .

٣ - يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجى للبنك التجارى ضمن اطار البيئه القطاعية التى يعمل فيها ومن ثم تحديد الاولويات وحالات التغيير المطلوبه لتحسين المركز الاستراتيجى للمصرف.

٤ - تساعد عملية تقييم الأداء فى الإفصاح عن درجه المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمده وعلاقتها بالبيئه التنافسيه للبنك التجارى ..

٦ - يوضح تقييم الأداء كفاءه تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك التجارى.

٩ - يكشف تقييم الأداء عن مدى اسهام البنك التجارى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد باقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع فى الوقت والجهد والمال مما يعود على الأقتصاد والمجتمع بالفائده.

١٠ - يقدم تقييم الأداء أيضاً للعاملين في كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه .

١١- يساعد لا سيما على المستوى المالي في التأكد من توفر له سيوله وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر فضلاً عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للبنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار. (طالب، والمشهداني ٢٠١١، ص ٧٦)

### ثانياً : أهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية .

لعملية تقييم الأداء في البنوك التجارية أهداف عدة ومتنوعة ومنها:

١ - متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقاً الأمر الذي يتطلب متابعته تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعاً وضمن الخطة المرسومة والمدد المحددة لها ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء .

٢ - الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على تلافى الوقوع في الأخطاء مستقبلاً.

٣ - بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفه ممكنه في ضوء الموارد المتاحة تلك.

٤ - توفير البيانات والمعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء فى البنك التجارى الى الاجهزة الرقابيه مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.

٥ - تقييم قاعده البيانات ومعلومات من اداء البنك التجارى تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

### ثالثاً: مراحل تقييم الأداء فى البنوك التجارية .

تتضمن عمليه تقييم الأداء فى البنوك التجارية مراحل عدده وهي:

**المرحلة الأولى :** الحصول على مجموعة من القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء البنوك خلال فترة زمنية معينة.

**المرحلة الثانية :** احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات.

**المرحلة الثالثة :** دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفرقات ومواطن الضعف بالاداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالاداء المتوقع أو مقارنته بأداء البنوك التي تعمل في نفس القطاع.

**المرحلة الرابعة :** وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الإداء من خلال النسب ،بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على البنوك للتعامل معها ومعالجتها.

#### رابعاً : مداخل تقييم الأداء فى البنوك التجارية

تختلف الزوايا التي يمكن من خلالها تقييم الأداء في البنوك التجارية ، يمكن القول إن عملية تقييم الأداء في البنوك يمكن إن ينظر لها من خلال مداخل مختلفة تعكس رغبات ووجهات النظر المختلفة وتتناول هذه المداخل عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية من زاوية الحركة المالية للأداء والتي في القوائم المالية للبنك والمداخل المالية نوعان هما :

#### أولاً : مدخل النسب المالية

يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من اهم واقدام وسائل التحليل المستخدمه فى دراسه اداء البنوك التجارية وتقييمها والنسب المالية Ratios Financial او المعدلات المالية او المؤشرات المالية كلها تعطى المعنى نفسه وهى علاقه بين بنود الميزانيه بعضها بالبعض الأخر أو لبعض بنود قائمه الدخل بقصد الكشف عن نواحي الضعف او القوه فى اداء البنوك التجارية.

والنسب المالية هى علاقه رياضيه تجمع بين رقمين احدهما بسيط والآخر مقام ومثل هذه العلاقه لا تكون ذات معنى الا من خلال مقارنتها بذات النسب للبنك التجارى نفسه ولسنوات سابقه او لبنك تجارى اخر او للقطاع الذى يعمل فيه البنك التجارى او مع مستويات نسب محدد مسبقا كأهداف أو مقارنتها مع مستويات نسب موضوعه من محكمين وخبراء.

وليس هناك اتفاق بين الباحثين والمتخصصين على عدد النسب المالية ولا على مجاميعها فهناك عدد كبير من النسب التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء البنوك التجارية ومن هنا تبرز مشكله الاختبار وهى المشكله الأساسية للنسب المالية فاختيار النسب التي تتناسب مع احتياجات القائمين على تقييم الأداء ستكون صعبه

ومعقده مع وجود هذا العدد الكبيرة من النسب المتنوعة وبذلك تتعدد الخيارات تبعاً لرؤية كل باحث وقناعاته وكذلك تبعاً لطبيعة وظروف وأهداف التقييم

وحتى يتم الاستفادة من النسب المالية في تقييم أداء البنك التجارية لابد من مراعاة الجوانب الآتية:

١ - أن تعطى النسب المالية مدلولاً منطبقاً في تفسيرها وتطبيقها

٢ - إن لا يتم الاعتماد على نسبه واحده في تقييم الأداء مهما تكن إطراف تلك النسبة بل لابد من تعزيزها بنسب ماليه أخرى بحيث تؤكد النتيجة وتساهم عده نسب في تقييم الأداء

٣ - ضرورة استخدام التحليل المتحرك لأجل دراسة اتجاهات المؤشرات عبر زمن يحدد وبحسب طبيعة موضوع التحليل وأهميه ويستخدم ذلك التحليل الأفقي مثلاً أو النسب أو المؤشرات المالية لعدة سنوات .

٤ - أهميه وجود ارتباط بين الهدف من التقييم والنسب الماليه المستخدمة فمقارنه اي رقم بغيره من القوائم المالية تعد نسبه وبشكل غير محدد ولكن مهارة المحلل تظهر في اختيار المؤشرات الأكثر ملائمة وتعبيراً لإغراض التقييم .

٥ - أن المؤشرات المالية في حد ذاتها ليست ذات فائدة كبيره مالم تكن مقرونة بمعايير standards أو نسب معياريه standard Ratios

ويبقى استخدام النسب الماليه بوصفها مؤشرات لتقييم الاداء في البنوك التجاريه مرهونا بمدى قدرتها على توصيل دلالات علمية معينه ومعان تفيد القائمين على التقييم للتعرف على السلبيات والايجابيات المصاحبة لعمل البنوك التجارية وتبويب النسب الماليه المستخدمه كمؤشرات لتقييم أداء البنوك التجارية في تصنيفات عده إذ تتضمن :

## أ. السيولة

يشير مفهوم السيولة الى قدرة البنك التجاري على تحويل جزء من امواله شبه النقدية الى نقد بأقرب وقت ممكن وأقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات وإلا فان التعرض لنقص السيولة سيؤدي الى زعزعة ثقة المودعين بالبنك فالسيولة سمه حيوية تمتاز بها البنوك التجارية عن المؤسسات غير الماليه ففي الوقت الذي تستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها ولو لبعض الوقت لا يمكن للبنك فعل ذلك فبمجرد اشاعة عدم توفر سيوله لدى بنك تجاري قد تؤدي الى تدافع المودعين لسحب اموالهم مما يؤدي الى افلاسه لذا على البنوك التجارية ان تحتفظ بجزء من اموالها بدرجة من السيولة كافيها لمواجهة السحوبات العادية او الفجائية لزبائن المصرف. (طالب، والمشهداني، ٢٠١١، ص٨٣)

- تحليل السيولة في الأجل القصير

### ١- نسبة التداول

وهي من أكثر نسب السيولة استخداماً وتسمى بنسبة صافي رأس المال العامل، ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وتأخذ الصيغة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال مقارنتها بالمعيار النمطي المتعارف عليه وهو (١:٢) أي ضرورة أن تحتفظ المنشأة بدينارين على الأقل من الأصول المتداولة لكل دينار واحد من الالتزامات، وهو مما يساعد المنشآت على سداد الديون في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد، إلا انه يجب الإشارة إلى ارتفاع نسبة التداول بشكل كبير لا يعني بالضرورة مؤشراً ايجابياً بل قد يعني تكديس الأموال وعدم القدرة على استثمارها بشكل صحيح، كما أن انخفاض مؤشر هذه النسبة لا يعني سلبياً

بالضرورة ،إذا كانت الأصول المتداولة للمنشأة تتمتع في معظمها بدرجة عالية من السيولة (خنفر، والمطارنة، ٢٠٠٦، ص ١٣٠).

## ٢- نسبة السيولة السريعة

وهي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة، والالتزامات المتداولة حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة وهو ما تجاهلته نسبة التداول ،لذا فان الاصول هنا نوعين الاول اصول سريعة السيولة وهي مثل النقدية ،الاستثمارات قصيرة الاجل ، صافي الذمم المدينة وتتميز هذه الاصول بإمكانية تحويلها الى نقد بشكل سريع ومناسب وبدون حدوث خسائر نسبية في قيمتها عند التحويل .أما النوع الثاني الاصول البطيئة في تحويلها الى نقد مثل المخزون، والمدفوعات مقدماً ، وهي تحتاج لفترة طويلة لتتحول الى نقد ،وقد تتعرض لخسائر عند تحويلها.

وتأخذ الصيغة التالية نسبة السيولة السريعة = الاصول المتداولة -المخزون-المدفوعات مقدماً/الالتزامات المتداولة .

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (١:١) أي ان يتوفر على الاقل دينار واحد من الاصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة ، فان التحقيق المعيار النمطي لهذه النسبة لا يعني بالضرورة مؤشراً جيداً على سيولة المنشأة حيث يمكن ان تتعرض عملية التحويل بعض الاصول الى نقد لإشكالات معينة ، إما انخفاض النسبة عن المعيار النمطي قد لا يعني بالضرورة ضعف السيولة في المنشأة حيث الادارة الفاعلة للمخزون وطبيعته قد تمكن المنشأة من تحقيق سيولة عالية للمشروع.(خنفر، والمطارنة، ٢٠٠٦، ص ١٣١)



## ب. الربحية

إذا كانت الإيرادات تؤثر نقطة البداية للأداء المالي فقط فإن الربحية تؤثر النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لأداء البنوك وهي المقياس الكلي للأداء المالي (لطي ٢٠٠٧:٩٨)

فالربحية وتحقيق عائد ملائم لمالكيه من الاهداف الأساسية في عمل البنوك ولكي يحقق تلك الأرباح عليه ان يوظف الاموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وان يقلل نفقاته ما امكن ذلك ،(حداد وهذلول،١٤٧:٢٠٠٥) لذلك فنسب الربحية واحده من اصعب الاتجاهات للبنك كمفهوم وقياس لعدم وجود وسيله متكاملة تحدد متى يكون البنوك في مركز مربح ، اذ أن كثيراً من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من أجل الحصول على ربح أكبر مستقبلاً وعلى سبيل المثال الخدمة الجديدة تتطلب كلف اداريه مرتفعه مما يولد ربحاً متدنياً في بداية الامر فيصبح الربح الحالي ضعيفاً ليعكس صحة الربحية مستقبلاً ومن المشاكل الاخرى للربحية المحاسبيه هو تجاهلها للمخاطرة وعلى ضوءه فهي غير صالحه للمقارنة إلا انها توفر الكثير من المعلومات المهمة عن نشاط البنك التشغيلي في الاجل القصير ، على فرض ان البنك غير قادر على البقاء في الاجل القصير لا يتوقع له البقاء في الامد الطويل.

(طالب،والمشهداني،٢٠١١،ص٨٠)

- تحليل الربحية

### ١- نسبة مجمل الربح الى صافي المبيعات

تعرف هذه النسبة بنسبة هامش الربح ويتم من خلالها قياس قدرة المنشآت على تحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي ، ويتبين المؤشرات العالية لهذه النسبة قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من نشاطها الرئيسي ، كما ان المؤشرات المتدنية تبين فشل المنشأة في تحقيق الأرباح من ذلك النشاط . وتدخل عوامل عديدة في تحديد مؤشرات ارتفاع وانخفاض هذه النسبة مثل اسعار البيع ، حجم المبيعات ، وكلف المبيعات . ويتم الحصول على هذه النسبة من الصيغة التالية. (خنفر، والمطارنة، ٢٠٠٦، ص ١٣٩)

نسبة مجمل الربح الى صافي المبيعات = مجمل الربح / صافي المبيعات.

### ٢- نسبة مصاريف التشغيل الى صافي المبيعات

تبين هذه النسبة مقدار ما تستنزفه مصاريف التشغيل من صافي المبيعات وتظهر مؤشرات الارتفاع في هذه النسبة كبر حجم المصاريف التي انفقت من قبل المنشأة على النشاط التشغيلي ، وهو ما يعتبر مؤشراً سلبياً إذا لم يكن هناك ما يبرره ويمكن للمحلل المالي الحكم على اتجاهات هذه النسبة من خلال مقارنتها بمثيلاتها ذات الطبيعة المماثلة، ويتم الحصول على هذه النسبة من الصيغة التالية: (خنفر، والمطارنة، ٢٠٠٦، ص ١٤١)

نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات = مصاريف التشغيل / صافي المبيعات.

### ٣- نسبة صافي الربح إلى الأصول

وتعرف بالعائد على الأصول وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح إلى الأصول ، ومن خلال هذه النسبة رصد كفاءة المنشأة في توليد أرباح من الأصول ، حيث الحصول على مؤشر عال يبين الكفاءة العالية في تحقيق الإرباح من الأصول بينما المؤشر المتدني بين عكس ذلك . ويعود سبب ارتفاع النسبة لارتفاع صافي الربح ونجاح المنشأة في تحقيق مستوى عالٍ من الدخل ، بينما يكون سبب الانخفاض مرده الى فشل المنشأة في تحقيق إرباح عالية نتيجة لزيادة الكلف والمصاريف أو بسبب الزيادة في إجمالي الأصول نتيجة لشراء أصول جديدة، ويتم الحصول على هذه النسبة من الصيغة التالية. (خنفر، والمطارنة، ٢٠٠٦ ، ص٤٣)

العائد على الأصول = صافي الربح / مجموع الأصول

ثانيا : مدخل الفاعليه لتقييم الاداء :

يعنى مفهوم الفاعليه التاكيد مما اذا كانت الاهداف المتحققه والاساليب التى اتبعت فى تحقيقها تتفق والاهداف المقررة وما هو مخطط لها ويقصد بالفاعليه ايضا بانها الحكم الانسانى على مدى ممارسه الوحده الاقتصاديه لعملها بشكل مقبول وسليم كذلك يقصد بالفاعليه استخدام الموارد المتاحه بشكل امثل لتحقيق الاهداف المخطط لها

بذلك يتبين ان الفاعليه توضح مدى النجاح فى تحقيق الاهداف عن طريق مقارنة الاداء الفعلى بالاداء المخطط ومعرفة مدى الانحرافات الموجوده فيه وتشمل مداخل الفاعليه لتقييم الاداء فى البنوك التجاربه على مدخلين رئيسيين وهما:

## ١ - مدخل الاهداف :

يركز هذا المدخل على عنصر الهدف بوصفه مؤشرات رئيسيا للفاعليه وبالتالي اتقييم الاداء فى البنوك التجاربه وبأتي التركيز على عنصر الهدف على أساس إن الأداء المرضي والسليم يتحقق إذا ما نجح البنك التجاري في تحقيق الأهداف المحددة له وبالتالي يمكن القول بان هذا المدخل يتعامل بالمنطق في نظرتة إلى تقييم الأداء.

## ٢ - مدخل النظم :

يتم تقييم أداء البنوك التجارية وفقا لهذا المدخل من جانب قدرتها على الحصول على الموارد النادرة

والقيمة من الوحدات الاقتصادية الأخرى وتبرز أهميه هذا المدخل من خلال تركيزه على المؤشرات والمعايير التي تعمل على رفع امكانية البنك التجارى للبقاء امام منافسه الوحدات الاقتصادية الأخرى

## الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية

السعيد، (٢٠٠٨)، " أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة ومدى ملاءمتها والمشاكل المتوقعة في تطبيقها والوسائل العملية الممكنة لتجاوزها في شركات التأمين الأردنية، والتعرف على مدى التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وأثر ذلك على الإبلاغ المالي لهذه الشركات، من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتعرف على مدى تحقيق هيئة التأمين الأردنية التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، تكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين الأردنية وعددها (٢٥)، والعاملين في هيئة التأمين الأردنية، ومديري التدقيق في شركات التدقيق التي تدقق حسابات شركات التأمين الأردنية، وعددها خمس شركات. حيث اعتمدت منهجية الدراسة على استخدام أسلوب المسح الشامل للدراسة، مثلت عينة الدراسة بيانات المجتمع، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية المتعارف عليها والملائمة في تحليل البيانات التي تم جمعها من المصادر الأولية والثانوية وتمت الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في تحليل البيانات من حيث أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي . توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين الأردنية تلتزم بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي، وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين.أوصت الدراسة بضرورة التزام شركات التأمين بمعايير المحاسبة الدولية عند قيامها بالإبلاغ المالي.

سندت من دراسة السعيد (٢٠٠٨) في الإطار النظري المتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

أبو شربة، (2009) " تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق

المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين "

هدفت الدراسة إلى تقييم ممارسات الإفصاح الفعلية للشركات المساهمة الفلسطينية المدرجة في سوق

فلسطين للأوراق المالية وذلك من واقع التقارير السنوية المنشورة له الشركات خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٧٧-

٢٠٠٧)، تكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

وعددتها (٢٩) شركة. اعتمدت منهجية الدراسة على نوعين من ادوات القياس لتحديد مستوى التزام شركات

العينة بالإفصاح المطلوب بموجب معايير المحاسبة الدولية أذا كانت الأداة الأولى هي مؤشر الإفصاح اشتمل

على ٩٧ عنصراً من المعلومات المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية أما الأداة الثانية فهي الأستبانة

اشتملت على ٢٩ عنصراً من المجموعات التي احتوى عليها مؤشر الإفصاح . توصلت الدراسة إلى وجود

فروق معنوية هامة بين وجهات نظر المستثمرين من الأفراد والمستثمرين من المؤسسات حول مستوى

الأهمية النسبية لعناصر الإفصاح. أوصت الدراسة بتبني قانون شركات فلسطيني جديد يسهم في تحديد

مستوى الإفصاح، وضرورة العمل على إعداد الدورات التدريبية لتحسين مستوى تطبيق الإبلاغ المالي.

سندت من دراسة أبو شربة (2009) في الإطار النظري المتعلق بمعايير الإفصاح.

السعيد والعيسى، (2009)، " انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية و قواعد الإفصاح الواردة فيها، ودورها في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات. تكوّن مجتمع الدراسة من الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغ عددها أربع وخمسين شركة؛ وذلك وفقاً للنشرات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام للنصف الأول ٢٠٠٨، ولتحقيق هدف الدراسة؛ فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل للشركات الاستثمارية بشقيها الاستثمارات العقارية والاستثمارات المالية، وتوصلت الدراسة إلى أنه تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة يؤثر بشكل إيجابي على خاصية قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي. كما ويؤثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها بشكل إيجابي على خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي. أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة نسبة الوعي للعاملين في الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها، وضرورة رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك الشركات . سوف ستفدت من دراسة السعيد والعيسى (2009) في الأطار النظري المتعلق بالافصاح بالمعلومات الواردة بالقوائم المالية .

المجريبي،(٢٠١٢)، " قدرة الشركات في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"

هدفت الدراسة إلى الإطلاع على واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي لتحديد قدرتها على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك ومن ثم اقتراح الحلول والتوصيات . ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة متخصصة وزعت على عينة الدراسة البالغ (٥٦) فرداً من الإدارات المالية العاملة في الشركات الليبية المدرجة في السوق المالي و(٣٣) فرداً من جهات الرقابة والتشريع وأخيراً (٤٨) مدققاً خارجياً ، توصلت الدراسة إلى وجود نقص ملحوظ في المهنيين المتخصصين في عينة الدراسة ككل وعدم معرفتهم الجيدة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ، توصي الدراسة بالتزام المهنيين بالحصول على الشهادات المهنية ، وإعادة هيكلة خطط التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بما يتلاءم مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ستفدت من دراسةالمجريبي (٢٠١٢) في أعداد أنموذج الدراسة .



العازمي،(٢٠١٢)، "أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة النفط الكويت بمختلف مستوياتهم الوظيفية . تكون مجتمع الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة النفط الكويت والبالغ عددهم حوالي (١٠٤) مستجيباً يعملون في شركة النفط الكويت ، ولتحقيق هدف الدراسة تم التعامل مع نوعين من البيانات البيانات الثانوية والبيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية باستخدام الاستبانة . توصلت الدراسة إن القصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة. أوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية تطبيق معيار منهج القيمة العادلة كونه يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت . سنفدت من دراسة العازمي،(٢٠١٢) في الأطار النظري المتعلق حدود تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

### Lantto, (2006) " Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country? "

هدفت هذه الدراسة فيما إذا كان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة Code\_ Low country. طبقت هذه الدراسة في دولة فنلندا التي تحتوي على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية وتعزيز المعايير المحاسبية المحلية المطبقة في هذه الدولة ، قامت الدراسة باستخدام طريقة التحليل التجريبي من خلال ثلاث استبانات تم توزيعها على كل من المحللين الماليين والمديرين والمدققين الخارجيين، وقد افترضت الدراسة بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون موثوقة و ملائمة ، وكذلك أن المعلومات الناتجة عن استخدام التقديرات الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون أيضاً ملائمة وموثوقة. توصلت الدراسة إلى كون المستجيبون يعتبرون أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية. كما يعتبر المستجيبون أن المعلومات المحاسبية المبينة على التقديرات الواردة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية. أوصت الدراسة بإعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية للحصول على عمليات محاسبية دقيقة وموثوقة، وضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تكشف عن أهمية معايير الإبلاغ على متغيرات تابعة أخرى . ستفقد من دراسة Lantto, (2006) في الاطراف المسؤولة عن تطبيق معايير الإبلاغ المالي .

### **Dask, et al, (2006), "International Financial Reporting Standards and Experts Perceptions of Disclosure Quality" .**

هدفت الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية للشركات الاسترالية والألمانية والسويسرية التي كانت قد تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية أو المعايير الأمريكية. استخدمت الدراسة تدرجات جودة الإفصاح متاحة والمستخلصة من التحليلات المتحصلة للتقارير السنوية المعدة من قبل خبراء محاسبين. اعتمدت الدراسة على استخدام خصائص الأرباح كارقام للتقييم لبيان جودة القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية . أظهرت نتائج الدراسة أن جودة الإفصاح قد ازدادت بشكل مهم مع تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير الأمريكية . أوصت الدراسة ضرورة التزام الشركات بالتطورات التي تجرى على معايير الإبلاغ المالي الدولية .

سندت من دراسة (Dask, et al, 2006) في معيار المتعلق بالإفصاح عند تحليل القوائم المالية.

### **Lantto & Sahlström, (2009), "Impact of International Financial Reporting Standard adoption on Key Financial Ratios" .**

هدفت الدراسة إلى ملأ الفجوة بين أثر المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS) على النسب المالية الرئيسية. أجريت هذه الدراسة في فنلندا، استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الفروق بين النسب المالية المحسوبة قبل وبعد التحويل إلى المعايير الدولية واختبار دلالات إحصائية من الخلافات من خلال استخدام خطوتين: الأولى التحقيق في ما إذا كانت بنود البيان المالي (أي بنود الميزانية العمومية وبنود بيان الدخل) تغيرت بعد التحويل إلى المعايير الدولية. والثانية مواصلة التحقيق في معايير المعايير المحاسبية الدولية والكشف عن سبب الاختلاف في النسب المالية. أظهرت نتائج الدراسة أن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي قد غير من حجم نسب المحاسبة الرئيسية. كما أشارت الدراسة إلى أكثر من ذلك، وهو أن اعتماد قواعد قيم المحاسبة

المباشرة والشروط الصارمة على قضايا محاسبية معينة كانت الأسباب وراء التغيرات التي تم ملاحظتها في أرقام المحاسبة والنسب المالية. أوصت الدراسة بضرورة اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الشركات التجارية، وبضرورة عقد الدورات التدريبية التي تؤدي إلى رفع مستوى وعي المدراء الماليين بضرورة تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

تعتبر دراسة (Lantto & Sahstrom, 2009) من الدراسات القريبة للدراسة الحالية في مجال تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية استفدت منها في صياغة المتغيرات التابعة (السيولة والربحية) في الأطار النظري.

### **Gerogovich , (2011) "International Financial Reporting Standards Tax and reporting Implications on the New Canadian GAAP" .**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن معايير الإبلاغ ومضامينها. تكون مجتمع الدراسة من الشركات الاستثمارية في كندا لتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج التحليلي عن طريق جمع الأدبيات السابقة لمقارنة مدى توافق معايير المحاسبة الكندية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلافات بين المعايير المحاسبية المتعارف عليها في كندا والمعايير الدولية للإبلاغ المالي سيكون لها أثر على تحديد وإبلاغ نفقة ضريبة الدخل والأصول الضريبية المؤجلة والديون، إضافة إلى أن معايير المحاسبة الكندية سيتم استبدالها بالمعايير الدولية المطبقة في أكثر من 100 دولة حول العالم. أوصت الدراسة بضرورة توافق المعايير المحاسبية مع معايير الإبلاغ المالي،

وبضرورة العمل على تطبيقها بالشكل السليم للتأكد من موثوقية وصحة البيانات المالية. استفدت من دراسة Gerogovich, (2011) في الأطار النظري في بند المتغير المستقل الخاص بمعايير الإبلاغ المالي.

## ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	المجال
<p>اثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.</p>	<p>تنوعت أهداف الدراسات السابقة إلى : تقييم ممارسات الإفصاح الفعلية للشركات المساهمة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك من واقع التقارير السنوية المنشورة له الشركات خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠٠٧). التعرف على مدى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية و قواعد الإفصاح الواردة فيها، ودورها في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات. التعرف على واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية لتحديد قدرتها على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي تقييم جودة القوائم المالية للشركات الاسترالية والألمانية والسويسرية التي كانت قد تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية أو المعايير الأمريكية . التعرف على أثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة النفط الكويتي . الكشف عن معايير الإبلاغ ومضامينها.</p>	<p>الهدف</p>

بيئة الأعمال في البنوك التجارية الأردنية.	أجريت هذه الدراسات في بيئة الأعمال في الأردن، فلسطين، كندا، الكويت، ليبيا، كما تناولت بيئة الأعمال الأجنبية المختلفة	البيئة
البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.	تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية والأستثمارية.	المجتمع
متغيران مستقل ومتغيران تابع	تراوحت المتغيرات المستقلة والتابعة عن متغير واحد إلى ثلاثة متغيرات.	عدد المتغيرات
الأستبانة والتقارير المالية	تنوعت أدوات جمع البيانات حيث تم استخدام اسلوب المسح الشامل والأستبانة،	أدوات جمع البيانات

الفصل الثالث :  
الطريقة والإجراءات

### ٣-١ منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تهدف إلى التعرف على أثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

### ٣-٢ مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها (١٣) بنكاً لعام ٢٠١٤.

وعند قيام الباحث بأجراء الدراسة على هذه البنوك تبين أن (٧) بنوك ترفض اجراء الدراسة عليها من اصل (١٣)، وذلك بسبب سياسة البنك لم تسمح بذلك، وأيضاً أنها تؤثر على أداء الموظف أثناء تأديته لعملة، أما البنوك التي قبلت اجراء الدراسة عليها (٥) بنوك وهي :

#### جدول (٣-١)

البنك	رقم
الأردن	١
الأسكان للتجارة والتمويل	٢
المؤسسة العربية المصرفية	٣
الاتحاد	٤
القاهرة عمان	٥

المصدر: الجدول من أعداد الباحث

وحدة المعاينة: تم اختيار (١٠) أفراد من كل بنك منهم المدراء الماليين ورؤساء الأقسام والمدققون الداخليين وعددهم (٥٠) فرداً.



## جدول (٢-٣)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة على البنوك

البنك	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات غير مستردة
الأردن	١٠	١٠	
الإسكان للتجارة والتمويل	١٠	١٠	
المؤسسة العربية المصرفية	١٠	١٠	
الاتحاد	١٠	١٠	
القاهرة عمان	١٠	٦	٤

المصدر: الجدول من أعداد الباحث

## ٣-٣ مصادر جمع المعلومات:

تم الاعتماد على نوعين من المصادر :

١. مصادر ثانوية : البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال مراجعة الكتب والدوريات والاحصائيات ومواقع الانترنت والدراسات السابقة من أجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة.
٢. مصادر أولية تم تطوير استبانة لقياس أثر معايير الإبلاغ المالي الدولية (المتغير المستقل) والتقارير المالية الصادرة عن إدارات البنوك التجارية الأردنية (عينة الدراسة) وما ورد فيها من بيانات و معلومات لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية (المتغير التابع).

### ٣-٤ أداة الدراسة:

تم اعتماد الأستبانة لقياس (المتغير المستقل) والتقارير المالية للبنوك التجارية لقياس (المتغير التابع) لفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣ كأداة لدراسة من أجل تغطية جميع فرضيات الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على أثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

### ٣-٥ صدق وثبات أداة الدراسة:

#### أولاً صدق الأداة:

تم عرض الأستبانة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص من الأساتذة الأكاديميين، وذلك للتحقق من الصدق الظاهري للأستبانة والأخذ بالملاحظات التي ترد وإعادة صياغة بعض الفقرات وإجراء التعديلات المقترحة من المحكمين قبل توزيعها على معدي القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية .

#### ثانياً ثبات الأداة:

تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة  $\alpha = 0,922$  وهي نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة ٦٠%. كما ان قيمة ألفا بالنسبة لمتغيري الدراسة اعلى من النسبة المقبولة ٠,٦٠ اذ بلغت بالنسبة لمقياس معيار (١)  $= 0,875$  ولمقياس معيار (٨)  $= 0,888$

### ٣-٦ المعالجة الإحصائية:

بعد إنهاء عملية جمع البيانات اللازمة حول متغيرات الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية ضمن المعطيات التالية.

١. مقياس النزعة المركزية: مثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لغايات

وصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة وتحديد أهمية عبارات لاستبانته، وبيان مدى تشتت الإجابات.

٢. تحليل الانحدار الخطي البسيط: من أجل اختبار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع.

٣. تحليل الانحدار الخطي المتعدد: من أجل اختبار تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع وهو الأداء المالي.

٤. النسب المالية الخاصة بالسيولة والربحية.

٥. اختبار تحليل ألفا كرونباخ: من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة.

## الفصل الرابع:

### التحليل الأحصائي واختبار الفرضيات

تستعرض الباحثة خلال هذا الفصل نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات وتحليل القوائم المالية ، وتعرض الباحثة أولاً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد المبحوثين على فقرات الاستبيان، ومن ثم تجري الباحثة التحليل الإحصائي للاستجابات واختبار فرضيات الدراسة في ضوء نتائج تحليل الاستجابات. عرض نتائج الدراسة: لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف اجابات العينة نحو الفقرات أدناه:

١- معيار (١) تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة

(جدول ٤-١)

مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات
مرتفع	.87394	4.2391	١ - يتابع البنك التغيرات التي تحصل على معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل مستمر
مرتفع	.61227	4.2609	٢ - تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تحقق للبيانات المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير خاصية الموثوقية.
مرتفع	.73950	4.1739	٣ - تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تحقق للبيانات المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير خاصية القابلية للمقارنة.
مرتفع	.68841	4.2826	٤ - تطبيق البنك لمعيار أعداد القوائم المالية يوفر الشفافية لمستخدمين المعلومات .
مرتفع	.69366	4.0870	٥ - يلتزم البنك بتقديم تفسيرات للتعديلات التي حدثت على بنود القوائم المالية.
مرتفع	.69817	4.1522	٦ - تطبيق البنك لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يوفر معلومات للمستثمر تفيد في تقييم سيولة البنك
مرتفع	.61855	4.1304	٧ - تطبيق معيار الإبلاغ المالي لأول مرة يوفر الشفافية لمستخدمين المعلومات .

مرتفع	.85465	3.7391	٨ - يتم عرض البنود في القوائم المالية على أساس السيولة (متداولة وغير متداولة) فيما يتعلق بالاصول والالتزامات .
مرتفع	.78881	4.0000	٩ - يراعي البنك الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اعداد قوائم المالية سنوياً.
متوسط	1.12503	3.6087	١٠ - يصنف البنك التوزيعات المعلن عنها كجزء من الأرباح المحتجزة في قائمة المركز المالي.
مرتفع	1.00722	3.9130	١١ - يلتزم البنك بالافصاح لأثر تغيير سياساته وطرق المحاسبية.
مرتفع	.44691	3.9545	المتوسط العام

يظهر الجدول (٤-١) استجابات المبحوثين لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة من خلال الفقرات من ١ إلى ١١. والتي حققت متوسط حسابي عام بلغ ٣,٩٥. وقد سجلت الفقرة ٤ تطبيق البنك لمعيار أعداد القوائم المالية يوفر الشفافية لمستخدمين المعلومات. أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ ٤,٢٨، وانحراف معياري مقداره ٠,٦٨، وتليها الفقرة ٢ " تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تحقق للبيانات المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير خاصية الموثوقية." بمتوسط حساب يبلغ ٤,٢٦، وانحراف معياري ٠,٦١، بينما الفقرة ١٠ " يصنف البنك التوزيعات المعلن عنها كجزء من الأرباح المحتجزة في قائمة المركز المالي " هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ ٣,٦٠، وانحراف معياري مقداره ١,١٢، كما نلاحظ أن مستوى الموافقة للفقرات كل على حدة وللمتوسط العام مرتفع كونها تنتمي للفقرة ٣,٦٧-٥

وفقا للمقياس التالي: الجدول (٤-٢)

المستوى	الفئة
منخفض	٢,٣٣-١
متوسط	٣,٦٦-٢,٣٤
مرتفع	٥-٣,٦٧

الأمر الذي يعكس التقييم الإيجابي لتطبيق البنوك لمعيار الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة ، وترى الباحثة أن السبب وراء ذلك يعود إلى اهتمام البنوك بتوفير الشفافية والموثوقية لمستخدمين البيانات عند الاطلاع عليها.



٢- معيار (٨) تقديم التقارير المالية للقطاعات التشغيلية

الجدول (٤-٣)

مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات
مرتفع	1.01985	3.٤348	١٢ - يعتبر البنك احدى القطاعات التشغيلية الذي يمارس نشاط تجاري يولد ايراد ويتكبد مصاريف.
مرتفع	.94996	3.8261	١٣ - يجب على البنك الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمه المالية من تقييم الأثار المالية لأنشطة التجارة عند اعداد قائمة الدخل.
متوسط	1.08837	3.4348	١٤ - يجب الإفصاح عن طبيعة أي فروقات بين مقياس ارباح أو خسائر القطاع المصرفي .
مرتفع	.99782	3.9348	١٥ - يلتزم البنك يعرض معلومات عن الخدمات التي يقدمها للمستثمرين.
مرتفع	1.15219	3.6957	١٦ - يتم مطابقة أجمالي ايرادات القطاعات المشمولة في التقارير المالية مع ايرادات البنك .
متوسط	1.04881	3.5000	١٧ - يجب على البنك التقرير عن الأيرادات من العملاء الخارجيين لكل خدمة قدمت لهم.
مرتفع	.79034	3.6739	١٨ - يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمين المعلومات المحاسبية دون اسهاب في تقديم المعلومات والإفصاح عنها
مرتفع	.82474	3.826٠	١٩ - يكون للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها قطاعيا لها تأثير من درجة التنافسية.
مرتفع	.93354	3.8696	٢٠ - تعتبر صافي الفائدة احدى مؤشرات تقييم أداء القطاع المصرفي
مرتفع	.71583	3.7440	المتوسط العام

يظهر الجدول (٤-٣) استجابات المبحوثين تقديم التقارير المالية للقطاعات التشغيلية من خلال الفقرات من ١٢ إلى ٢٠. والتي حققت متوسط حسابي عام بلغ ٣,٧٤. وقد سجلت الفقرة ١٥ يلتزم البنك يعرض معلومات عن الخدمات التي يقدمها للمستثمرين. أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ ٣,٩٣ وانحراف معياري مقداره ٠,٩٩، وتليها الفقرة ١٣ يجب على البنك الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمه المالية من تقييم الأثار المالية لأنشطة التجارة عند اعداد قائمة الدخل . بمتوسط حساب يبلغ ٣,٨٢، وانحراف معياري ٠,٩٤، بينما الفقرة ١٤ " يجب الافصاح عن طبيعة أي فرقات بين مقاييس ارباح أو خسائر القطاع المصرفي " هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ ٣,٤٣، وانحراف معياري مقداره ١,٠٨ كما نلاحظ أن مستوى الموافقة للفقرات كل على حدة وللمتوسط العام مرتفع كونها تنتمي للفقرة ٣,٦٧-٥.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (١) (تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية لأول مرة) على تحسين السيولة للبنوك التجارية الاردنية

نتائج اختبار الفرضية (١)

ثابت	b	R2	R	نتيجة الفرضية العدمية	Sig T	T الجدولية	T المحسوبة	
٠,٩٠٣	٠,٠٦١-	٠,١٦٣	٠,٤٠٤	رفض	٠,٠٠٥	٢,٠١٤١	٢,٩٢٨-	نسبة التداول
٠,٩٠٣	٠,٠٦١-	٠,١٦٣	٠,٤٠٤	رفض	٠,٠٠٥	٢,٠١٤١	٢,٩٢٨-	نسبة السيولة السريعة

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية بالنسبة لمتغيرات الدراسة، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (HO) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (Sig) اكبر من ٠,٠٥، وترفض الفرضية العدمية (HO) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (Sig) اقل من ٠,٠٥ او يساوي من ٠,٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (١) (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة) على تحسين السيولة للبنوك التجارية الأردنية مقاسا بكل من نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة. وتعتبر العلاقة متوسطه كون  $= ٠,٤٠٤$  والمتغير المستقل يفسر ١٦,٣% من التغير في المتغير التابع.

الفرضية ثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (١) (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة) على تحسين الربحية للبنوك التجارية الاردنية

#### نتائج اختبار الفرضية (٢)

ثابت	b	R2	R	نتيجة الفرضية العدمية	Sig T	الجدولية T	T المحسوبة	
١,١٩١	٠,٠١٩	٠,٠٠٨	٠,٠٩١	قبول	٠,٥٤٩	٢,٠١٤١	٠,٦٠٤	نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات
٠,٠١٤	٠,٠٠١	٠,١٢٩	٠,٣٥٩	رفض	٠,٠١٤	٢,٠١٤١	٢,٥٥٥	نسبة صافي الربح إلى الاصول
٠,١١٦	٠,٠٥٦	٠,١٥١	٠,٣٨٩	رفض	٠,٠٠٨	٢,٠١٤١	٢,٧٩٩	نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية بالنسبة لمتغيرات الدراسة، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (HO) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (Sig) أكبر من 0,05 ، وترفض الفرضية العدمية (HO) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (Sig) أقل من 0,05 ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (1) (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة) على تحسين الربحية للبنوك التجارية الأردنية مقاسة بكل من نسبة صافي الربح إلى الأصول و نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات فقط ، وتعتبر العلاقة متوسطة كون  $r=0,359$  بالنسبة لنسبة صافي الربح إلى الأصول و  $0,389$  بالنسبة لنسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات والمتغير المستقل يفسر 12,9% بالنسبة لنسبة صافي الربح إلى الأصول و 15,1% بالنسبة لنسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات .

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (٨) (تقديم التقارير المالية للقطاعات) على تحسين السيولة للبنوك التجارية الأردنية .

### نتائج اختبار الفرضية (٣)

ثابت	b	R2	R	نتيجة الفرضية العدمية	Sig T	T الجدولية	T المحسوبة	
٠,٨٠٩	- ٠,٠٤	٠,١٧٤	٠,٤١٧	رفض	٠,٠٠٤	٢,٠١٤١	٣,٠٤٧	نسبة التداول
٠,٨٠٩	- ٠,٠٤	٠,١٧٤	٠,٤١٧	رفض	٠,٠٠٤	٢,٠١٤١	٣,٠٤٧	نسبة السيولة السريعة

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية بالنسبة لمتغيرات الدراسة، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (HO) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (Sig) اكبر من ٠,٠٥، وترفض الفرضية العدمية (HO) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (Sig) اقل من ٠,٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (٨) (تقديم التقارير المالية للقطاعات) على تحسين السيولة للبنوك التجارية الأردنية مقاسا بكل من نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة.

وتعتبر العلاقة متوسطة كون  $r = 0,417$  والمتغير المستقل يفسر  $17,4\%$  من التغير في المتغير التابع.

الفرضية الرابعة : : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$  لتطبيق معيار (٨) (تقديم

التقارير المالية للقطاعات) على تحسين الربحية للبنوك التجارية الأردنية

#### نتائج اختبار الفرضية (٤)

ثابت	b	R2	R	نتيجة الفرضية العدمية	Sig T	T الجدولية	T المحسوبة	
١,٢٩٨	٠,٠٠٩-	٠,٠٠٤	٠,٠٦٦	قبول	٠,٦٦١	٢,٠١٤١	٠,٤٤٢-	نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات
٠,٠١٥	٠,٠٠٠	٠,٠٨	٠,٢٨٢	قبول	٠,٠٥٧	٢,٠١٤١	١,٩٥٢	نسبة صافي الربح إلى الاصول
٠,٢٦٨	٠,٠١٩	٠,٠٤٤	٠,٢٠٩	قبول	٠,١٦٢	٢,٠١٤١	١,٤٢١	نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة T

المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية بالنسبة لمتغيرات الدراسة، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية

(HO) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (Sig) اكبر من  $0,05$ ، وترفض

الفرضية العدمية (HO) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (Sig) اقل من

او يساوي من ٠,٠٥ ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (HO) ونرفض الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) لتطبيق معيار (٨) (تقديم التقارير المالية للقطاعات) على تحسين الربحية للبنوك التجارية الأردنية.

المتغير التابع الأداء المالي:

نسب السيولة ومنها :

١- نسبة التداول :

حقق بنك الاسكان ٧٥% نسبة تداول مرتفعة مقارنة مع البنوك عينة الدراسة وهذه مؤشر يدل على ان قدرة البنك على سداد الديون في المدى القصير دون ان تتأثر الانشطة المختلفة فيها بهذا السداد ويلية بنك القاهرة عمان حقق متوسط نسبة تداول لفترة الدراسة ٦٣% بينما بنك الاردن حقق نسبة منخفضة في التداول ٥٦% بسبب انخفاض ارصدة البنوك وارصدة لدى بنوك مركزية في السنوات الاخيرة من الدراسة اي ارتفعت من (٢٠١٠-٢٠٠٤) ثم بداءت بالانخفاض (٢٠١١-٢٠١٣) وذلك بسبب ارتفاع الالتزامات المتداولة لديه.

٢- نسبة السيولة السريعة :

نسبة السيولة السريعة هي نفسها نسبة التداول بسبب عدم وجود لدى البنوك مدفوعات مقدمة ومخزون حسب معادلة السيولة السريعة.

نسب الربحية ومنها :

### ١- نسبة مجمل الربح الى صاغي المبيعات

حققت البنوك عينة الدراسة متوسط نسبة مجمل ربح على التوالي بنك الاسكان ١٢,٢%، بنك الاردن ١١% المؤسسة العربية المصرفية ١١% القاهرة عمان ١١% وبنك الاتحاد ١٠% ويعود الارتفاع بسبب ارتفاع حجم المبيعات وانخفاض كلفة المبيعات.

### ٢-نسبة مصاريف التشغيل الى صافي المبيعات:

من خلال مقارنة البنوك عينة الدراسة تبين نسبة مصاريف التشغيل لديها ٣% وتشير النسبة ان الارتفاع في هذه النسبة كبر حجم المصاريف التي انفقت من قبل البنك على النشاط التشغيلي (مثل نفقات الموظفين واستهلاكات واطفاءات)

### ٣-نسب صافي الربح الى الاصول

حقق بنك القاهرة عمان متوسط نسبة مرتفعة ١,٨٤% ويعود سبب ارتفاع النسبة لارتفاع صافي الربح ونجاح البنك في تحقيق مستوى عال من الدخل ثم يليه بنك الاردن ١,٧٥%، بنك المؤسسة العربية المصرفية ١,٢٢%، بنك الاتحاد ١,١٧% وبنك الاسكان ١,٤٨% اما انخفاض النسبة يعود الى ارتفاع نسبة زيادة المصاريف والتكاليف أو زيادة اجمالي الاصول نتيجة لشراء اصول جديدة.



الفصل الخامس:

النتائج والتوصيات

## النتائج

- لقد أبرزت الدراسة التي أجرتها الباحثة أن البنوك التجارية تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية. وهذه النتيجة تتضارب ونتائج دراسة (المجري، ٢٠١٢) بسبب الاختلاف في مجتمع الدراسة أي تم اجراء الدراسة على البنوك التجارية الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي اما (المجري) في شركات النفط في الكويت.
- أظهرت الدراسة هناك تأثير لتطبيق البنك لمعيار (١) تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة على تحسين السيولة والربحية.
- أظهرت الدراسة هناك تأثير لتطبيق البنك لمعيار (٨) تقديم التقارير المالية للقطاعات على السيولة فقط أما الربحية فليس لها تأثير على ذلك.
- ضعف ادارة الاموال لدى البنوك التجارية ويتضح ذلك من خلال وجود فائض كبير في كمية النقد الذي يحتفظ به البنوك سواء في صندوق البنك او لدى البنوك الاخرى وهذا يعكس سلبا على ادائها ويقلل من امكانية تحقيق الارباح خاصة وان البنك يتحمل تكاليف الحصول على الاموال وادارتها وحمائتها.
- حققت البنوك ربحا صافيا خلال سنوات الدراسة تتراوح في المتوسط ما بين (١,١٧-١,٨٤) مليون دينار وان هذه الارباح متواضعة بالمقارنة بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك اثناء ممارستها لعملها.

## التوصيات

في ضوء الشروحات والمناقشات التي جاءت عبر صفحة الدراسة، واستنادا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحثة تضع التوصيات التالية التي يأمل من ورائها إن تتمكن البنوك التجارية في الأردن من تطبيقها والأخذ .

- على ادارة البنوك الاستعانة بالخبرات العلمية والعملية الكفوءة القادرة على تقديم الاستشارة حول كيفية التخلص من النقد الفائض وادارة الموجودات بشكل افضل مما يفتح امامها فرص اكبر لنجاح والتقدم واحراز مركز تنافسي.
- نوصي ادارة البنوك التجارية بالتوسع في الخدمات التي تقدمها لزيائنها مثل(تقديم الاستشارات لزيائنها،بطاقات الائتمان،) فهي تمثل مجالات لتوظيف السيولة المالية الفائضة لدى البنوك فضلا عن العمولات والفوائد الكبيرة التي يمكن ان تحققها البنوك وتساهم في تحسين الربحية .
- عقد برامج ودورات تدريبية للعاملين في البنوك التجارية الأردنية للمعنيين بتطبيق هذه المعايير ، تتصل مواضيعها بمعايير الإبلاغ المالي ومدى الالتزام بتطبيقها.
- إجراء المزيد من الدراسات التي تكشف عن أهمية معايير الإبلاغ المالي على متغيرات تابعة أخرى.

## قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية :

- أبو شربة، توفيق حسن يوسف، (٢٠٠٩)، تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.
- أبو شمالة، أحمد محمد، (٢٠١٠)، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة، (٢٠١٠)، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- جربوع، يوسف محمد، وملحس، سالم عبد الله، (٢٠٠٢)، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الجرف، ياسر أحمد، (٢٠١٠)، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

- الخطيب، محمد محمود، (٢٠١٠)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- السعيد، معتز أمين عبد الحميد، (٢٠٠٨)، أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغييرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

- السعيد، معتز، والعيسى، محمد سليم، (٢٠٠٩)، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الإستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم للمشاركة بالمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان " القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة "، المنعقد خلال الفترة من ١٤ - ١٥/نيسان ٢٠٠٩.

- طالب، علاء فرحان، والمشهداني، ايمان شيحان، (٢٠١١)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- العازمي، يوسف ارشيد، (٢٠١٢)، "أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.

- مطر، محمد، (١٩٩٣)، أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مجلة ابحاث اليرموك وسلسلة العلوم الانسانية، مجلد (٩)، ص ٣١٢.

- المطارنة، غسان فلاح، وحنفر، مؤيد راضي، (٢٠٠٦)، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.

- المجربي، فاطمة علي، (٢٠١٢)، قدرة الشركات في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.

## المراجع باللغة الانجليزية :

- Dask, et al, (2006), "international financial reporting standards and experts perceptions of disclosure quality,  
[http://epublications.bond.edu.au/business\\_pubs/130](http://epublications.bond.edu.au/business_pubs/130)
- Gerogovich, I. (2011). International Financial Reporting Standards: Tax and Reporting Implications on the New Canadian GAAP, **paper presented on Fifty – Ninth Tax Conference**, Canada
- Lantto, A.-M. and Sahlström, P. (2009), Impact of International Financial Reporting Standard adoption on key financial ratios. **Accounting & Finance**, 49: 341–361.
- Lantto, Anna-Maija ,( 2006) **Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country?** University of Oulu, Department of Accounting and Finance, University of Oulu, Finland
- [www.dos.gov.jo](http://www.dos.gov.jo) , دائرة الإحصاءات العامة – ٢٠١٤

## ملحق رقم (١)

جامعة عمان العربية

كلية الاعمال

قسم المحاسبة

### استبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق استبانة موجهة إلى المدراء الماليين ورؤساء الاقسام والمدققون الداخليين في البنوك التجارية الاردنية لقياس (اثر معايير الابلاغ المالي الدولية على تحسين الاداء المالي في البنوك التجارية الاردنية)، وهي جزء من بحث علمي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية علمية واسعة في هذا المجال ترحو الباحثة التكرم بمساعدتها في جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال الأجابة على فقرات الاستبانة بدقة.

وتؤكد الباحثة لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الشكر والتقدير ....

الباحثة

رحمة الفقهاء



أولاً: معايير الإبلاغ المالي الدولية					
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	أ- معيار (1) تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة.
					١ - يتابع البنك التغيرات التي تحصل على معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل مستمر
					٢ - تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تحقق للبيانات المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير خاصية الموثوقية.
					٣ - تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تحقق للبيانات المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير خاصية القابلية للمقارنة.
					٤ - تطبيق البنك لمعيار أعداد القوائم المالية يوفر الشفافية لمستخدمين المعلومات .
					٥ - يلتزم البنك بتقديم تفسيرات للتعديلات التي حدثت على بنود القوائم المالية.
					٦ - تطبيق البنك لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يوفر معلومات للمستثمر تفيد في تقييم سيولة البنك
					٧ - تطبيق معيار الإبلاغ المالي لأول مرة يوفر الشفافية لمستخدمين المعلومات .

					٨ - يتم عرض البنود في القوائم المالية على أساس السيولة (متداولة وغير متداولة) فيما يتعلق بالاصول والالتزامات .
					٩ - يراعي البنك الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اعداد قوائم المالية سنوياً.
					١٠ - يصنف البنك التوزيعات المعطن عنها كجزء من الأرباح المحتجزة في قائمة المركز المالي.
					١١ - يلتزم البنك بالإفصاح لأثر تغيير سياساته وطرق المحاسبية.
					<b>ب- معيار (٨) تقديم التقارير المالية للقطاعات التشغيلية</b>
					١٢ - يعتبر البنك إحدى القطاعات التشغيلية الذي يمارس نشاط تجاري يولد أيراد ويتكبد مصاريف.
					١٣ - يجب على البنك الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمه المالية من تقييم الآثار المالية لأنشطة التجارية عند اعداد قائمة الدخل.
					١٤ - يجب الإفصاح عن طبيعة أي فروقات بين مقاييس ارباح أو خسائر القطاع المصرفي .
					١٥ - يلتزم البنك يعرض معلومات عن الخدمات التي يقدمها للمستثمرين.

					١٦ - يتم مطابقة أجمالي إيرادات القطاعات المشمولة في التقارير المالية مع إيرادات البنك .
					١٧ - يجب على البنك التقرير عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل خدمة قدمت لهم.
					١٨ - يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمين المعلومات المحاسبية دون اسهاب في تقديم المعلومات والإفصاح عنها
					١٩ - يكون للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها قطاعيا لها تأثير من درجة التنافسية.
					٢٠ - تعتبر صافي الفائدة احدى مؤشرات تقييم أداء القطاع المصرفي

## الملحق (٢)

### أسماء محكمي الأستبانة

الرقم	الاسم	مكان العمل
١	د. نمر السليحات	جامعة عمان العربية
٢	د. نبيل الحلبي	جامعة عمان العربية
٣	د. محمد شبيطة	جامعة عمان العربية
٤	د. هيثم العبادي	جامعة عمان العربية
٥	د. طلال جريه	جامعة جرش

## Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q1	46	2.00	5.00	4.2391	.87394
q2	46	3.00	5.00	4.2609	.61227
q3	46	2.00	5.00	4.1739	.73950
q4	46	2.00	5.00	4.2826	.68841
q5	46	3.00	5.00	4.0870	.69366
q6	46	2.00	5.00	4.1522	.69817
q7	46	2.00	5.00	4.1304	.61855
q8	46	1.00	5.00	3.7391	.85465
q9	46	2.00	5.00	4.0000	.78881
q10	46	1.00	5.00	3.6087	1.12503
q11	46	2.00	5.00	3.9130	1.00722
c1	46	2.73	4.64	3.9545	.44691
Valid N (listwise)	46				

## Descriptive

### Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q12	46	1.00	5.00	3.9348	1.01985
q13	46	1.00	5.00	3.8261	.94996
q14	46	1.00	5.00	3.4348	1.08837
q15	46	2.00	5.00	3.9348	.99782
q16	46	2.00	5.00	3.6957	1.15219
q17	46	2.00	5.00	3.5000	1.04881
q18	46	2.00	5.00	3.6739	.79034
q19	46	1.00	5.00	3.8261	.82474
q20	46	1.00	5.00	3.8696	.93354
c8	46	2.11	5.00	3.7440	.71583
Valid N (listwise)	46				

## Reliability

**Scale: ALL VARIABLES**

### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	46	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	46	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.922	20

**Reliability****Scale: ALL VARIABLES****Case Processing Summary**

		N	%
Cases	Valid	46	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	46	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.875	11

**Reliability**

**Scale: ALL VARIABLES****Case Processing Summary**

		N	%
Cases	Valid	46	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	46	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.888	9

**Regression****Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c8, c1 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: current

b. All requested variables entered.



**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.447 <sup>a</sup>	.200	.163	.06205

a. Predictors: (Constant), c8, c1

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.041	2	.021	5.379	.008 <sup>b</sup>
	Residual	.166	43	.004		
	Total	.207	45			

a. Dependent Variable: current

b. Predictors: (Constant), c8, c1

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.888	.083		10.690	.000
	c1	-.034	.029	-.221	-1.179	.245
	c8	-.025	.018	-.265	-1.412	.165

a. Dependent Variable: current

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c8, c1 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: quickratio

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.447 <sup>a</sup>	.200	.163	.06205

a. Predictors: (Constant), c8, c1

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.041	2	.021	5.379	.008 <sup>b</sup>
	Residual	.166	43	.004		
	Total	.207	45			

a. Dependent Variable: quickratio

b. Predictors: (Constant), c8, c1

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.888	.083		10.690	.000
	c1	-.034	.029	-.221	-1.179	.245
	c8	-.025	.018	-.265	-1.412	.165

a. Dependent Variable: quickratio

## Regressio

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c8, c1 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: grossprofit

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.199 <sup>a</sup>	.040	-.005	.09300

a. Predictors: (Constant), c8, c1

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.015	2	.008	.889	.418 <sup>b</sup>
	Residual	.372	43	.009		
	Total	.387	45			

a. Dependent Variable: grossprofit

b. Predictors: (Constant), c8, c1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.172	.125		9.414	.000
	c1	.054	.043	.259	1.257	.215
	c8	-.032	.027	-.244	-1.188	.242

a. Dependent Variable: grossprofit

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c8, c1 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: netprofit

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.363 <sup>a</sup>	.132	.091	.00079

a. Predictors: (Constant), c8, c1

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	2	.000	3.256	.048 <sup>b</sup>
	Residual	.000	43	.000		
	Total	.000	45			

a. Dependent Variable: netprofit

b. Predictors: (Constant), c8, c1

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.014	.001		13.362	.000
	c1	.001	.000	.314	1.602	.116
	c8	7.695E-5	.000	.067	.341	.735

a. Dependent Variable: netprofit

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c8, c1 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: expenses

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.397 <sup>a</sup>	.157	.118	.06064

a. Predictors: (Constant), c8, c1

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.030	2	.015	4.018	.025 <sup>b</sup>
	Residual	.158	43	.004		
	Total	.188	45			

a. Dependent Variable: expenses

b. Predictors: (Constant), c8, c1

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.110	.081		1.360	.181
	c1	.067	.028	.464	2.408	.020
	c8	-.010	.017	-.110	-.569	.572

a. Dependent Variable: expenses

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c1 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: current

b. All requested variables entered.



**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.404 <sup>a</sup>	.163	.144	.06274

a. Predictors: (Constant), c1

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.034	1	.034	8.571	.005 <sup>b</sup>
	Residual	.173	44	.004		
	Total	.207	45			

a. Dependent Variable: current

b. Predictors: (Constant), c1

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.903	.083		10.847	.000
	c1	-.061	.021	-.404	-2.928	.005

a. Dependent Variable: current

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c1 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: quickratio

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.404 <sup>a</sup>	.163	.144	.06274

a. Predictors: (Constant), c1

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.034	1	.034	8.571	.005 <sup>b</sup>
	Residual	.173	44	.004		
	Total	.207	45			

a. Dependent Variable: quickratio

b. Predictors: (Constant), c1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.903	.083		10.847	.000
	c1	-.061	.021	-.404	-2.928	.005

a. Dependent Variable: quickratio

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c1 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: grossprofit

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.091 <sup>a</sup>	.008	-.014	.09343

a. Predictors: (Constant), c1

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	1	.003	.365	.549 <sup>b</sup>
	Residual	.384	44	.009		
	Total	.387	45			

a. Dependent Variable: grossprofit

b. Predictors: (Constant), c1

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.191	.124		9.608	.000
	c1	.019	.031	.091	.604	.549

a. Dependent Variable: grossprofit

**Regressio****Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c1 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: netprofit

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.359 <sup>a</sup>	.129	.109	.00078

a. Predictors: (Constant), c1

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	6.527	.014 <sup>b</sup>
	Residual	.000	44	.000		
	Total	.000	45			

a. Dependent Variable: netprofit

b. Predictors: (Constant), c1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.014	.001		13.570	.000
	c1	.001	.000	.359	2.555	.014

a. Dependent Variable: netprofit

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c1 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: expenses

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.389 <sup>a</sup>	.151	.132	.06017

a. Predictors: (Constant), c1

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.028	1	.028	7.833	.008 <sup>b</sup>
	Residual	.159	44	.004		
	Total	.188	45			

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.116	.080		1.458	.152
	c1	.056	.020	.389	2.799	.008

a. Dependent Variable: expenses

## Regressio

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c8 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: current

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.417 <sup>a</sup>	.174	.156	.06232



ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.036	1	.036	9.287	.004 <sup>b</sup>
	Residual	.171	44	.004		
	Total	.207	45			

a. Dependent Variable: current

b. Predictors: (Constant), c8

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.809	.049		16.362	.000
	c8	-.040	.013	-.417	-3.047	.004

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c8 <sup>b</sup>	.	Enter

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.417 <sup>a</sup>	.174	.156	.06232

a. Predictors: (Constant), c8

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.036	1	.036	9.287	.004 <sup>b</sup>
	Residual	.171	44	.004		
	Total	.207	45			

a. Dependent Variable: quickratio

b. Predictors: (Constant), c8

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.809	.049		16.362	.000
	c8	-.040	.013	-.417	-3.047	.004

a. Dependent Variable: quickratio

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c8 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: grossprofit

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.066 <sup>a</sup>	.004	-.018	.09361

a. Predictors: (Constant), c8

\

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	1	.002	.195	.661 <sup>b</sup>
	Residual	.386	44	.009		
	Total	.387	45			

a. Dependent Variable: grossprofit

b. Predictors: (Constant), c8

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.298	.074		17.477	.000
	c8	-.009	.019	-.066	-.442	.661

a. Dependent Variable: grossprofit

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c8 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: netprofit

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.282 <sup>a</sup>	.080	.059	.00080

a. Predictors: (Constant), c8

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	3.810	.057 <sup>b</sup>
	Residual	.000	44	.000		
	Total	.000	45			

a. Dependent Variable: netprofit

b. Predictors: (Constant), c8

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.015	.001		24.293	.000
	c8	.000	.000	.282	1.952	.057

a. Dependent Variable: netprofit

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	c8 <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: expenses

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.209 <sup>a</sup>	.044	.022	.06386

a. Predictors: (Constant), c8

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.008	1	.008	2.019	.162 <sup>b</sup>
	Residual	.179	44	.004		
	Total	.188	45			

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.268	.051		5.286	.000
	c8	.019	.013	.209	1.421	.162